الجلسة الثالثة (*)

الحرب والتنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربيه المتحدة

حلول مقترحة

(*) انعقدت هذه الجلسة بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع يوم ١٩ فبراير ١٩٦٨ ، وقد رأسها الاستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين .

تقرير

الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله

١ ـ تحديد اطار البحث :

نعالج فى هذه الورقة بعض الحلول التى نراها فعالة فى مواجهة اقتصاد الحرب . وهذه المعالجة العملية تتم فى اطار محددة معالمه على الوجه الآتى :

(أ) مفهوم نظرى عن اقتصاد الحرب يبدو واضحا مسلما به بعد مناقشات اليوم الاول مما يغنينا عن التعرض من جديد لقضايا نظرية .

(ب) علاقة اقتصاد الحرب بظروف التنمية وما يترتب على ذلك من اوضاع خاصة لم تعرفها الدول الرأسمالية ولا الدول الاشتراكية .

(جـ) الوضع المحدد للاقتصاد المصرى اليوم فى حدود ما ابرزته الاوراق المقدمة فى اليوم الثانى من هذه الندوة ، وكذلك فى ضوء البيانات المتاحة الاخرى .

(د) ونحن نقصر حديثنا على الاجراءات الاقتصادية التى تفرضها ظروف الحرب ولا نتطرق لتلك التى اثارتها وتثيرها وستثيرها ظروف التنمية . حقا انه من المتعين ان نحرص على ان تصيب الحرب جهود التنمية بأقل قدر ممكن من الضرر او التأخير . وحقا ان بعض الادوات والحلول التى تتم صياغتها ويجرى اعمالها فى فترة الحرب يمكن ان تكون ذات فائدة عظمى فى مواجهة مشكلات التنمية . ولكن موضوع هذه الورقة يظل قبل كل شىء اقتصاد الحرب .

(هـ) وما نقدمه من حلول سيكون بالضرورة معيبا من ناحيتين : فهى لابد ان تتصف فى نفس الوقت بالجزئية وبالعمومية . فلا يمكن وضع سياسة متكاملة ومتصلة لاقتصاد الحرب الا لمن مهمته وضع تلك السياسة وما يعنيه ذلك من ان تتاح له كافة البيانات . ولكننا نعتقد مع ذلك ان اقتراح بعض الحلول ومناقشتها يفيد من حيث صياغة بعض الادوات وبيان مايمكن ان يترتب على استخدامها من فوائد والتحذير مما يمكن ان يحيط بها من مخاطر . ونحن بعد فى مجال البحث العلمى والمناقشة ولسنا فى مجال التقرير والتنفيذ .

٢ ــ النظرة الاستراتيجية :

ولما كانت كل سياسة اقتصادية تعد لتنفذ فى مدى زمنى محدد ، وكان اقتصاد الحرب سياسة اقتصادية تلائم ظروفا خاصة ، فانه لابد فى مستهل الحديث عن الحلول من محاولة استقراء المدى الزمنى الذى يفترض أن تقترح له اجراءات اقتصاد الحرب . وقد يبدو التعرض لهذا الموضوع خارجا عن البحث الاقتصادى ، منغمسا فى السياسة ، بل فى الامور العسكرية . ولكن كل سياسة اقتصادية من حيث هى سياسة لابد ان تستهدف اهدافا معينة لها بالضرورة جوانبها السياسية الخالصة . والاصل ان يحدد المسئولون عن سياسة الدولة للاقتصاديين الاطار الزمنى المتوقع للحرب ليتمكنوا من اقتراح السياسة الاقتصادية فى حدوده .

ودون خوض فى تفصيلات تبعدنا عن موضوعنا الاصلى يمكن فى ضوء تصريحات القيادة السياسية واستقراء الاحداث ابراز بعض المعالم الاساسية لحربنا مع اسرائيل :

(أ) برغم كل الجهود المبذولة للوصول الى حل سلمى يصفى آثار العدوان ، اوضح رئيس الجمهورية اعتقاده بأن « ما أخذ بالقوة يسترد بالقوة » . ويكاد المراقبون ان يجمعوا على ان تجدد القتال امر لا مفر منه . اى ان الارجح هو ان الجانب العنيف من الحرب ــ اى الصدام المسلح ــ واقع لا محالة .

(ب) تحاول الحكومة من جانبها الا يستدرجنا العدو للقتال فى الوقت الذى يحدده وبالطريقة التى يريدها . وتسعى لكسب الوقت لاستكمال القدرة الهجومية للقوات المسلحة ودعم الجبهة الداخلية . ولكن العدو يمكن ان يضع فى اى وقت حدا لوقف اطلاق النار بهجوم واسع لايكفى فيه رد محلى ومحدود .

(ج) وعلى اية حال ، لابد ان نتذكر ان الوضع القائم حاليا على القناة ليس الا وقف اطلاق نار ، فالحرب لم تنته ، بل لم تعرف حتى الهدنة المؤقتة . ومن شأن هذا الوضع أن نتعرض دائما لاعمال عدوانية محدودة يمكن ان يكون لبعضها نتائج اقتصادية خطيرة . وضرب معامل التكرير بالسويس مثل واضح على ذلك .

(د) اذا استؤنف القتال فليس ثمة مايسمح بالتأكيد بأنه سيأخذ شكل جولة خاطفة تنتهى فى ايام . فثمة وهم سائد بأن الحرب الحديثة خاطفة بالضرورة . وليس اخطر من هذا الوهم حين نفكر فى اقتصاد الحرب ، لان التسليم به معناه قصر الاستعداد الاقتصادى على فترة تعد بالايام . ومن المعروف ان العدو الاقل عددا والاكثر تفوقا من الناحية التكنولوجية يؤثر الحرب الخاطفة وخير سبيل فى مواجهته هى بالدقة الاعتماد على وفرة الرجال واتساع الرقعة وطول امد القتال .

(هـ) واخيرا ، من المعروف ان الحرب تتلوها فترة اعادة تعمير ما خربته

اعمال القتال . وهى ان اختلفت بعض الشىء عن ظروف الحرب ، الا انها تتميز بنفس المصاعب .

وخلاصة هذا كله هى **ضرورة ان ترسم سياسة اقتصاد الحرب لفترة طويلة نسبيا نرى الا تقل بحال من الاحوال عن سنتين .**

٣ ــ العمالة والاجــور :

الصورة التقليدية لمشكلة العمالة والاجور فى ظروف الحرب كما عرفتها الدول الصناعية المتقدمة هى صورة نقص الايدى العاملة المترتب على تجنيد كل الرجال القادرين على حمل سلاح ، فضلا عن عدد كبير من النســـاء فى الخدمات المساعدة للقوات المســـلحة . ولما كانت الحرب من جهة اخـــرى تستدعى الوصول بالانتاج الحربى والمدنى الى اقصى قدر ممكن . فان هـــذه الظروف مجتمعة من شانها ان يتجاوز الطلب على العمـــل العرض فينقلب الوضع العادى للاقتصاد الرأسمالى حيث يوجد دائما احتياطى من البطالة. وهذا لايعنى فقط اتجاه الاجور نحو الارتفاع بشكل كبير ، بل قد يعنى فى حالات كثيرة عجز بعض وحدات الانتاج عن توفير اليد العاملة اللازمة لها .

وفى اعتقادنا ان الوضع بالنسبة لنا يختلف عن هذه الصورة التقليدية الى حد بعيد . فالاقتصاد المصرى مازال به قدر ضخم من البطالة الرسمية والمقنعة (التى تتمثل فى العمالة الفائضة فى المصالح الحكومية ووحدات القطاع العام، وفى العدد الضخم من المهن الوهمية التى يمارسها عشرات الالوف من سكان المدن ، وفى عدد ايام العمل فى السنة بالنسبة لعمال الزراعة) . ومن ناحية أخرى الحرب الحديثة حرب آلية فى المقام الاول تعتمد على معدات آلية ذات قدرة تدميرية عالية يقودها عدد محدود نسبيا من الرجال،وهى من ثم لاتحتاج الى جيوش جرارة. والشكل الوحيد الذى تحتاج فيه الحرب لمجرد حامل البندقية هو الحرب غير النظامية التى لها ظروفها الخاصة. ومن ناحية ثالثة تؤدى أعمال الحرب الى تعطيل الانتاج فى بعض المناطق او فى بعض المشروعات نتيجة عمل تدميرى من العدو او بسبب صعوبات استيراد او تصدير او بسبب مشكلات نقل .. الخ . ولهذا كله يبدو لنا ان المشكلة الرئيسية التى يمكن ان يواجهها الاقتصاد المصرى فى ظروف الحرب هى **مشكلة بطالة** ، اى مشكلة فائض فى عرض العمل. ومن ثم يتعين منذ الآن **اعداد عدد من المشروعات ذات الاهمية الاستراتيجية او الانمائية التى تعتمد على العمل الكثيف ، والتى يمكن تشغيل اعداد ضخمة من العاطلين فيها ولو باجر رمزى** . ويمكن ان نذكر على سبيل المثال مشروعات مد الطرق وحفر الترع وتسوية الارض فى مناطق الاستصلاح واقامة الجسور . وبعمل سياسى نشيط يربط بين هذه المشروعات وبين كسب الحرب ضد العدو الاسرائيلى الاستعمارى يمكن ان يتوافر الجـــو الوطنى الحماسى الذى يسمح بتشغيل تلك الاعداد الكبيرة فى عمل منتج بأقل تكلفة ممكنة فنتفادى بذلك أسلوب العمالة الفائضة الذى يخل بحسابات كل وحدات الانتاج ويفسد العمل فى قطاع الخدمات ، وكذلك مجرد منح اعانة بطالة تمثل عبئا خالصا لا يقابله اى انتاج .

واذا كان الوضع السائد هو خطر البطالة ، فان نقص اليد العاملة يمكن ان يظهر فى مجال **اليد العاملة الفنية** . فهذه من الاصل محدودة العدد . ومن ناحية اخرى تتجه القوات المسلحة اكثر فأكثر نحو تجنيد الفنيين والاستغناء عن الاميين . ومن ثم لابد من المبادرة فورا الى حصر اليد العاملة الفنيةوتحديد احتياجات كل وحدة منها فى الحدود الضرورية وتنظيم عملية سحب الفائض من اى وحدة لتغطية العجز الذى يمكن ان تشكو منه وحدة اخرى . ولابد فى هذا الاطار من التحفظ ازاء تشجيع هجرة الفنيين الذى يدعو له الكثيرون فى الظروف الراهنة .

وثمة نوع خاص من البطالة لابد من التعرض له فى هذا السياق ، وهو **بطالة خريجى الجامعة والتعليم العالى** . ومن المعروف انه يمثل عبئا متزايدا على ميزانية الدولة . ومن المسلم به أن علاجه الجذرى يكمن فىاعادة تخطيط التعليم كله ، وهو ما لم يتم حتى الآن وما لن يؤتى ثماره الا بعد عدة سنوات. وقد اقترح بعضنا اشتراط اعادة تأهيل الخريجين قبل توظيفهم ليتواءموا مع مايحتاج اليه الاقتصاد القومى من اعمال . وفى ظروف الحرب نقترحفرض **خدمة مدنية اجبارية لمدة سنتين** يؤديها كل من لا تجنده القوات المسلحة وان تستخدم كتائب الخدمة المدنية فى اى عمل يلزم للاقتصاد القومى نظير اجر يساوى اجر زملائهم المجندين (ويدخل فى ذلك الاعمال اليدوية ايضا) .

واخيرا ليس معنى ان الخطر الغالب هو البطالة انه لن يوجد خطر **زيادة الاجور** . فهناك الزيادة التلقائية فى الاجور التى تتم سنويا نتيجة لزيادة عدد العاملين ولنظام العلاوات الدورية . ولا شك ان التضخم وتوالى ارتفاع الاسعار يحمل على الضغط فى اتجاه ارتفاع الاجور بأى شكل (الساعات الاضافية ، القيام بأكثر من عمل ، خلق الدرجات الجديدة ، انواع البدلات.. الخ) وقد آن الاوان لاعادة **نظرة شاملة فى نظام العاملين بالدولة والقطاع العام** بغية توفير نظام يحقق ربط الاجر بالانتاج والانتاجية . والى ان يتم وضع مثل هذا النظام لابد من اتخاذ بعض الاجراءات العاجلة : تجميد العلاوات الدورية بالنسبة للعاملين بالدرجة الثانية فما فوق ، عدم شغل الوظائف الاشرافية الكبيرة عند خلوها وعدم انشاء وظائفجديدةمن هذا النوع .. الخ.

ومهما يكن من امر ، ودون استباق للحديث عن الاجراءات التنظيمية ،لابد من التنويه باهمية **وجود جهاز لدراسة وتخطيط ومتابعة حالة العمالة والاجور** على نطاق الجمهورية .

٤ ـ الاسعار :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان مشكلة الاسعار هى اخطر المشكلات التى يثيرها اقتصاد الحرب فى بلادنا . ومن المعروف ان الحرب تخلق اتجاها صعوديا فى الاسعار على أثر زيادة الطلب (المجهود الحربى) ونقص العرض (صعوبات الاستيراد وتعطيل بعض طاقات الانتاج) . ولكن مكمن الخطر عندنا هو ان

مفعول الحرب يرد على نظام للاسعار يعيبه من الاصل عيبان كبيران : **الارتفاع المستمر ، واختلال الهيكل .**

ولا شك ان هذا ليس هو مقام التفصيل فى اسباب ارتفاع الاسعار فى السنوات الاخيرة . ولكن اقتراح وسائل تصفية هذه الظاهره يقتضى الالمام السريع باسبابها . وربما كان من المفيد ابتداء دحض حجة كثر ترديدها فى هذا الشان ومؤداها ان الاسعار ارتفعت فى مصر بنسبة أقل من ارتفاعها فى بلاد اخرى كثيرة فى نفس الفترة . فالبلاد التى يستشهد بها عادة نوعان . بلاد نامية اختلت ظروفها الاقتصادية واندفع فيها التضخم يهدد كل شىء . وبلاد راسمالية كبيرة تسير على سياسة واعية تهدف الى ارتفاع الاسعار بشكل منتظم دون ان تنحدر فى هوة التضخم الجامح (فهذا الارتفاع يعوض الراسمالية عن الزيادات فى الاجور الاسمية للعمال ، كما انه اداة اساسية من ادوات مقاومة الكساد) . وارتفاع الاسعار عندنا يمكن ان تاخذ عنه فكرة تقريبية من الرقم القياسى لاسعار الجملة . اما رقم نفقات المعيشة فعيوبه المعروفة تجعله محدود الدلالة الى حد يجدر معه اهماله . وقد كان الرقم القياسى لاسعار الجملة فى سنة ١٩٥٥ (اى قبل بدء التنمية الجدية) ٣٥١ (١٩٣٩ = ١٠٠) وصار عشية الخطة الاولى ٤١٨ واصبح فى نهايتها ٤٩٠ ثم قفز فى يناير ١٩٦٧ الى ٥٢٧ . وكان السبب الرئيسى لارتفاع الاسعار هو التضخم فقد زادت كمية وسائل الدفع فى نفس السنوات على النحو التالى : ٣٤٠ مليون ، ٣٨٩ر٧ مليون ، ٦٥٢ر٤ مليون .

واهمية هذه الارقام انها تبرز خطورة التضخم الكامن ، حيث كانت الزيادة فى وسائل الدفع حتى الآن اكبر بكثير من نسبة الارتفاع فى الاسعار . والى جانب التضخم لابد من ذكر عاملين اخرين من عوامل ارتفاع الاسعار :الضرائب غير المباشرة ، ومحاولة الحد من الاستهلاك عن طريق رفع اسعار بعض السلع

اما العيب الثانى فهو اختلال هيكل الاسعار . فبالرغم من ان الدولة تتولى تحديد معظم الاسعار واهمها (عن طريق تسعير السلع التموينية ، وتحديد اسعار المحصولات الزراعية ، وعن طريق الاسعار التى تبيع بها وحدات القطاع العام .. الخ) نجد ان التحديد يخضع كقاعدة عامة للاعتبارات التى تحيط بكل سلعة على حدة او فى احسن الاحوال بمجموعة من السلع دون دراسة جادة لتكاليف الانتاج ومحاولة خفضها ودون اى جهد لزيادة انتاجية العمل .

ونخلص من هذا العرض السريع بنتيجتين هامتين :

الاولى : ان الهدف الاساسى لسياسة اقتصاد الحرب يجب ان يكون **تثبيت الاسعار** . وهذا يعنى اتخاذ اجراءات معينة لامتصاص التضخم (سنعود لبحثها عند الحديث عن التمويل) كما يعنى عدم استخدام رفع السعر كوسيلة للحد من الاستهلاك (وان كان هذا لا يتنافى مع رفع سعر بعض السلع الكمالية بقصد امتصاص فائض الدخول) .

والثانية : ضرورة **اعادة النظر فى هيكل الاسعار كله** ليكون اكثر اتساقا من ناحية ، وليمكن استخدامه بطريقة مخططة فى خدمة التنمية واقتصاد الحرب من ناحية اخرى .

وهذا كله يلقى الضوء على اهمية تحديد الاسعار وضرورة ان يكون هذا التحديد نتيجة دراسة مركزية يقوم بها جهاز متخصص فى الاسعار.

٥ ـ الاستهلاك العـام :

لعل اهم ما يميز اقتصاد الحرب هو تعذر حساب الاحتياجات مقدما بدرجة عالية من الدقة ، وتعرض الموارد باستمرار لنقص خطير ومفاجىء يستحيل تحديد طبيعته وحجمه مقدما على وجه التاكيد . ومن ثم يصبح الاصـل فى السياسة الاقتصادية اللازمة لمواجهة الحرب هو ضغط الاستهلاك الى ادنى حد ممكن ، وليس مجرد الاقتطاع منه بالقدر اللازم لتمويل محدد ومعلـوم سـلفا .

ولقد كثر الحديث فى الاعوام الاخيرة عن الزيادة الكبيرة فى الاسـتهلاك . ويمكن ان نحاول حصر المشكلة بعدد محدود من الارقام . فوفقا لبيانات وزارة التخطيط زاد الاستهلاك خلال الخطة الخمسية الاولى بنسبة ٩ر٤٦ ٪ . واذا كان عدد السكان قد زاد خلال هذه الفترة بحوالى ١٦ ٪ فانه تبقى هناك زيادة فى الاستهلاك باكثر من ٣٠ ٪ لا تبررها الزيادة فى السكان . ويؤخذ من بيان اخر ان الاستهلاك كان يبلغ فى السنة الاولى للخطة ٢ر٨٧ ٪ موزعة بين ٦ر٧٠ ٪ للاستهلاك الخاص و ٦ر١٦ ٪ للاستهلاك العام . وقد اصبحت هذه الارقام فى السنة الاخيرة ٨٦٪ ، ٦٥٪ ، ٢١٪ على التوالى . ونلخص من هذا البيان ان الاستهلاك قد انخفض قليلا فى السنة الاخيرة عنه فى السنة الاولى وتضارب النتائج المستخلصة من الارقام المختلفة يوضح الى اى حد ما زالت مشكلة حجم الاستهلاك وتصنيفه واتجاهاته فى حاجة ماسة لدراسة جاده رغم ان الحديث فى هذا الموضوع يكاد لا ينقطع .

ومن الواضح أن الدور الاساسى فى زيادة الاستهلاك يلعبه الاستهلاك العام ولما كان اقتصاد الحرب يفترض الهبوط بالاستهلاك الى الحد الادنى ، فان أول القضايا فى هذا المجال تكون قضية تخفيض الاستهلاك العـام . ولكن مفهوم الاستهلاك العام نفسه يحيط به كثير من الخلط . وليس هنـا مجال تفصيل نظرى فى طبيعته وتعريفه وحدوده . ولهذا نلجأ الى تعداد بعض صوره .

واولى الصور هى بلا شك **الاستهلاك الحكومى المادى** (الورق ، الوقود ، وسائل النقل ، الاثاث ، المبانى ... الخ) . ولا شك ان ثمة مجالا واسـعا لدراسة تستهدف الترشيد ولكن ظروف الحرب لا تسمح بانتظار نتائج تلك الدراسة . ولذلك لابد من اجراء حاسم وتحكمى بالضرورة ، مثل **تخفيض هذا الاستهلاك الزاميا بنسبة ١٠ ٪ او ١٥ ٪ .**

ولكن الشكل الرئيسى للاستهلاك العام هو فى تقديرنا **الانفاق على الخدمات**. ولسنا نريد الدخول فى جدل نظرى حول الطبيعة الانتاجية للخدمات . ونكتفى هنا بملاحظتين :

الاولى : ان القدر الاعظم من تلك الخدمات تقدمه الدولة مجانا ، ولذلك فهو لا يمتص اى جزء من الدخول .

الثانية : هى الطريقة التحكمية التى يحسب بها ناتج قطاع الخدمات فى الناتج القومى .

ومهما يكن من امر فانه من المرغوب فيه فصل خدمات النقل والمواصلات والتجارة عن قطاع الخدمات والحاقها بالقطاعات السلعية لدورها الوثيق فى الانتاج . اما بقية الخدمات فيمكن ان نميز بينها على حسب مدى اتصالها بالانتاج فنضع فى قائمة اولى : البحث العلمى ، ومحو الامية ، والتعليم العام ، والصحة العامة ، والاسكان الشعبى . ونضع فى قائمة ثانية : الامن الخارجى والداخلى والقضاء والادارة العليا والاسكان غير الشعبى .. الخ . وعلى اية حال فانه لابد من تخفيض الانفاق على الخدمات . وهذا التخفيض لكى يكون رشيدا يقتضى تحليلا دقيقا لها ووضع اولويات فى التخفيض بل ونسب متفاوتة ، وهو ما يستغرق وقتا طويلا لا تتيحه ظروف الحرب . ومن ناحية اخرى هناك نوع من الخدمات تزيد نفقاته زيادة كبرى فى تلك الظروف ،وهو نفقات الامن الخارجى . ومن ثم لا مفر من اتخاذ بعض القرارات الصارمة مثل عدم اجراء **اى استثمار جديد فى قطاع الخدمات اثناء فترة الحرب** . ولابد من ان يستثنى من ذلك البحث العلمى باعتباره ذا اهمية استراتيجية وان تعطيل بعض اعماله قد يفوت فرصا ثمينة للتقدم العلمى والتكنولوجى . اما ما يلزم فى مجال الصحة العامة لمواجهة آثار الحرب فانه يدخل فى نطاق المجهود الحربى بالمعنى الواسع . وللتخفيف من آثار مثل هذا القرار فى مجال التعليم ومحو الامية ، يمكن ان تلتزم الدولة بتوفير المعلمين والمواد لكل مدرسة يبنيها المواطنون بجهودهم الذاتية . اما فى مجال الاسكان الشعبى فيمكن ربط حركة البناء بتقدم الانتاج عن طريق ربطها بوحدات الانتاج وتمويلها بحصة من أرباحها .

واخيرا فان قطاع الخدمات يعانى من مشكلة اخرى لم تنل حتى الآن حظها من العناية ، وهى مشكلة **تكلفة الخدمة** . وفى تقديرنا ان دراسة جادة لترشيد قطاعات الخدمات يمكن ان تزيد من فعاليتها وتحد من تكاليفها . اما الخدمات الاضافية التى تستلزمها الحرب كحفر الخنادق وانشاء المخابىء واصلاح ما يقطع من طرق .. الخ فيجب الاعتماد فيه على **العمل المتطوع** على نطاق واسع.

٦ ــ الاستهلاك الخاص :

والتركيز على تخفيض الاستهلاك العام لا يعنى ترك الاستهلاك الخاص على حاله . فنحن قد دخلنا اقتصاد الحرب بعجز فى الميزانية وعجز فى ميزان

المدفوعات يبرران فى ذاتها تخفيض الاستهلاك فضلا عن مقتضيات اقتصاد الحرب السابق الاشارة اليها .

واخطر وسيلة لتخفيض الاستهلاك الخاص هى رفع الاسعار . فقد سبق ان اوضحنا الضغوط التضخمية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . والحرب فى ذاتها مبعث للتضخم وارتفاع الاسعار . والجهد الاساسى خلالها ينصب على تثبيت الاسعار ومقاومة آثار التضخم . وليس من المغالاة فى شىء أن نعتبر اننا على وشك بلوغ نقطة الخطر فى هذا المجال ، تلك النقطة التى ينطلق فيها التضخم من عقاله ويهدد بانهيار نقدى ذى اثار اقتصادية فادحة . يضاف الى ذلك ان تخفيض الاستهلاك عن طريق رفع الاسعار معناه تخفيض استهلاك الطبقات الشعبية ذات الدخل المحدود وحدها ، معناه ان يقع عبء الحرب الاقتصادى على الفقراء وحدهم . وهذا ليس امرا مدانا اجتماعيا واخلاقيا فقط ، ولكنه امر خطير سياسيا اذ انه يهدد الوحدة الوطنية ويضعف تعبئة الشعب فى مواجهة المعتدين .

كذلك لايمكن الاعتماد على ضغط الدخول كوسيلة لتخفيض الاستهلاك بشكل ملموس . فلابد ان نسلم بصراحة بأن استهلاك الطبقات الشعبية لايتجاوز بصفة عامة حدود الاستهلاك الضرورى . وبالتالى لا مفر من ان ينصب التخفيض اساسا على استهلاك الطبقات الوسطى . ومن المستحيل النزول باستهلاك هذه الاخيرة الى الحد الادنى الا بتخفيضات ضخمة فى دخولها ليس لها مايبررها اقتصاديا ولا اجتماعيا . فالاشتراكية تذيب الفروق بين الطبقات ولكنها لا تدعو الى المساواة المطلقة بين الافراد . بل انها تقوم على قاعدة من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله ، وبالتالى على تفاوت حتمى فى الدخول .

ولكن الحرب ، على العكس من ذلك ، تقوم على اساس **المساواة فى التضحية** . فكما ان رصاص العدو لا يميز بين المقاتلين على حسب اصولهم الاجتماعية أو مكانهم من السلم الوظيفى ، كذلك يجب أن يتساوى الجميع امام التضحية بالاستهلاك . وهذا من طبيعة الحرب ذاتها تفرضه ايا كان النظام الاجتماعى السائد . وقواعد التوزيع كانت متماثلة فى بريطانيا الرأسمالية والمانيا النازية والاتحاد السوفيتى بلد الاشتراكية . وهذه المساواة لا تتأتى الا بضمان حصول كل مواطن على الكميات الضرورية من السلع الضرورية .

وهذا الضمان لا يتوافر الا **بالتوزيع بالبطاقات** . وليست هذه الندوة مجالا لشرح هذا النظام ، فهو معروف للحاضرين . ولهذا سنقصر الحديث على اعتبارات عملية فى التطبيق . وفى تقديرنا ان تطبيق نظام البطاقات يجب ان يكون **تدريجيا** وان يبدأ بالسلع الضرورية التى تتمايز بالتجانس ، وسهولة التخزين ، والتى يلعب الاستيراد دورا هاما فيها . ونقترح بالذات الشاى ، والسكر ، ومجموعة المواد الدهنية (المسلى البلدى والصناعى وزيت الطعام) .

وغنى عن الذكر ان مبدأ المساواة فى التضحية يقتضى الغاء البيع الحر لاى كميات من هذه السلع وتوزيعها بالكامل عن طريق البطاقات وبكميات متساوية .

ولا ينبغى ان يحتج البعض بتوافر كميات كبيرة من بعض هذه السلع حاليا ، فالواجب عندئذ هو تخزين الفائض عن الاستهلاك الضرورى .

ومن ناحية اخرى لابد ان تجرى على وجه السرعة **دراسة لنمط الاستهلاك** من السلع الضرورية لوضع نظام لتوزيعها يوفر اكبر قيمة غذائية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة (فى بريطانيا زادت القيمة الغذائية لمتوسط استهلاك الفرد فى ظل نظام التوزيع بالبطاقات) . ولكن ثمة اجراء لا بد من اتخاذه دون انتظار لتلك الدراسة وهو تغيير نمط استهلاك **الحبوب الغذائية** بزيادة نصيب الذرة الى ما لا يقل عن ٣٥٪ من اجمالى الاستهلاك . فوارداتنا من القمح ودقيقه لاتقل عن ٥٠ مليون جنيه سنويا . وامكانيات زيادة محصول القمح محدودة للغاية . اما الذرة فيمكن زيادة محصولها عدة اضعاف فى الاراضى القديمة (بذور مهجنة ، زيادة التسميد ، مقاومة الآفات ، تحسين طرق الزراعة)، كما يمكن ان تزرع مساحات واسعة من الاراضى المستصلحة فى دورة ذرة وبرسيم حتى ولو لم يكن هذا هو الاستغلال الامثل لتلك الاراضى فى الظروف العادية . وخلط القمح بنسبة ٢٥ الى ٣٥٪ بالذرة اجراء عرفناه جميعا اثناء الحرب العالمية الثانية .

٧ ــ الانتـــاج

من المسلم به ان اقتصاد الحرب يجعلمن زيادة الانتاج الىاقصى حد ممكن فرضا عينا . كما انه من المعروف ان الحرب لابد ان تعطل الانتاج كليا او جزئيا فى بعض المشروعات اوالمناطق . وهذا بدوره يدعو لزيادة الانتاج فى بقية المجالات الى اقصى ماتسمح به الطاقات الانتاجية .

وفى ظروف مصر المحدودة توجد فى الصناعات **طاقات معطلة** كثيرة لابد من الاستفادة منها . واسباب التعطيل متعددة ولا ترجع فى جميع الاحوال الى نقص فى مستلزمات الانتاج . ولا ان تقوم الجهات المختصة بجرد لكل الطاقات المعطلة واسباب التعطيل . وحيث يكون السبب هو عدم توافر مستلزمات انتاج تستورد من الخارج ، فيجب التمييز بين قطع الغيار بالمعنى الضـــيق وبين الاجزاء التى يجرى تجميعها محليا . وفيما يتعلق **بقطع الغيار** اللازمة لتشغيل الالات ، لابد ان تنالاولوية مطلقة بعد اولوية التسليحمباشرة ، لاسيما وان تكلفتها فى النهاية لن تكون باهظة . ويختلف الوضع بالنسبة للاجزاء التى تستورد للتجميع فى شركات **الصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية** . وهنا يجب مواجهة الموقف بشجاعة والاخذ بأحد الحلول الثلاثة الاتية (مرتبة حسب الافضلية) : الاتفاق مع الشركات الموردة على الانتاج لحسابها بحيث تتولى هى التسويق فى الخارج ولو ادى ذلك الى ان يضاف اســـمها على السلع المنتجة محليا ، التعاقد لاجل طويل مع بعض البلدان الاشتراكية على توريد مستلزمات الانتاج وشراء المنتجات بالجملة ، قفل المصنع مؤقتا وحتى نهاية الحرب . ذلك ان تشغيل هذه المصانع بجزء فقط من طاقتها يجعلها تنتج فى ظروف غير اقتصادية . ومن ناحية اخرى معظم انتاج هذه الصـــناعات ليس من السلع الاولى من حيث الضرورة فى الاستهلاك . واخـــيرا يمثـــل

استيراد مستلزمات الانتاج لتلك المصانع عبئا ضخما على ميزان المدفوعات يشكل هو وثمن الحبوب المستوردة معظم العجز فى ميزاننا التجارى .

ويكتسب **الانتاج الزراعى** اهمية خاصة فى ظروف الحرب من حيث توفير المواد الغذائية اولا ، ومن حيث امداد الصناعة بالمواد الاولية ثانيا ، ومن حيث توفير سلع للتصدير ثالثا . ويبدو لنا ان من اهم وسائل زيادة الانتاج الزراعى فى الامد القصير تطبيق نظام حوافز للمنتجين يتخذ شكل **تعدد الاسعار** للمحصول الواحد . فيلزم كل حائز بتوريد كمية تعتبر الانتاج الحدى بسعر معين . ثم تضاف علاوة على كل ما يورده من كميات اضافية وكذلك علاوة على نسبة جودة المحصول . وتكون هذه العلاوات بالطبع تصاعدية دون ان تصل الى حد جعل ثمن المورد زيادة عن المقرر ضعف الثمن الاصلى كما هى الحال بالنسبة لمحصول الارز .

واخيرا يجب تشجيع انتاج كافة بدائل السلع المستوردة ، لا سيما فى الزراعة ، حتى ولو كان انتاج تلك البدائل ليس ناجحا اقتصاديا . فتلك اجراءات مؤقتة تمليها ظروف الحرب . وربما نجحت التجربة التى تمليها الضرورة فتكسب الاقتصاد القومى موردا جديدا .

٨ ــ التمويل الداخلى :

منذ ان عرفت البشرية الحرب ، عرفت ان لها تكلفة تفرض ان يجمع لها المال . والحرب الحديثة باهظة التكاليف تستلزم جهدا تمويليا ضخما . ومن المسلم به ان نستميت فى سبيل تمويل الحرب دون اقتطاع كبير من الموارد المخصصة للاستثمار . واخيرا يكاد الاجماع ان ينعقد على ان الادخار القومى لم يكن على المستوى المطلوب لمواجهة اعباء التنمية ، وهو الان مطالب بمواجهة اعباء الحرب كذلك . ولهذا قدمنا الحديث عن اهمية التخفيض الجذرى للاستهلاك العام والخاص حتى يزيد وعاء الادخار . وبقى ان نعرض لما نراه اجدى الوسائل لتعبئة هذا الادخار .

وفى مقدمة هذه الوسائل تأتى **الضريبة** . وينبغى ان نتفق على ان لنظامنا الضريبى عيوبه المعروفة : الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة المفروضة على سلع ضرورية ، قصور الضريبة على النيل من كافة الدخول . عجز الضريبة العامة على الايراد عن ان تحقق التصاعد الحقيقى . وربما كانت الحرب فرصة مواتية لاعادة نظر شاملة فى النظام الضريبى كله ليصبح اكثر عدالة وفعالية واقل تكلفة . وفى انتظار ذلك يمكن فى تقديرنا فرض ضريبتين جديدتين : الاولى هى **الضريبة على الربح الزراعى** الذى ينفرد عندنا باعفاء يكاد يكون كاملا ليس له ما يبرره ، وليس له نظير فى اى بلد ذى نظام ضريبى حديث . ولا يجوز ان يحتج فى هذا الصدد بأية صعوبات فنية فى الربط والتحصيل . فبالنسبة للارض المزروعة بمحصولات حقلية يمكن افتراض ان ربح الاستغلال الزراعى لايقل عن القيمة الايجارية (وهى مثبتة منذ ١٩٥٢ رغم ارتفاع ثمن كثير من المحصولات) ويتم التحصيل عن طريق نفس جهاز

مصلحة الاموال المقررة . وهذا مطبق بالفعل بالنسبة لما يتحمله المستأجر حاليا من ضرائب تكميلية (الامن القومى ، الزيادة الاخيرة فى ضريبة الدفاع ، والزيادة فى ضريبة الاطيان الاصلية فى المحافظات التى زادت فيها) . اما بالنسبة للمحصولات البستانية فاما ان يمسك المزارع حسابات منتظمة واما يقدر لها ايراد حكمى على اساس ما تحققه الزراعات المماثلة فى القطاع العام او اراضى الاصلاح الزراعى . والضريبة الثانية هى **ضريبة على اجمالى الثروة** وهى بطبيعتها ضريبة مؤقتة واستثنائية تفرض لمدة محدودة ونقترح فرضها لمدة سنتين (كما حدث فى فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة) وميزتها انها تنال من الثروات التى تجمعت من دخول لا تخضع للضريبة لسبب اولآخر بما فيها العناصر غير المدرة لدخل (السلع المعمرة ، والتبلوهات ، والتحف والمجوهرات .. الخ) .

ويلى ذلك **الاقتراض** . وفى تقديرنا انه يمكن اصدار **سندات حرب** ذات فائدة مرتفعة نسبيا لاتستهلك الا بعد انتهاء فترة الحرب او بعد ثلاث سنوات ايهما اقل . كما يمكن بالاضافة الى ارتفاع الفائدة ربط هذه السندات بمزايا اخرى كالجوائز المالية (اليانصيب) او اولوية الحصول على بعض السلع المعمرة . وستجد هذه السندات وعاء من فائض الدخول الناتج عن تخفيض الاستهلاك فى ظل توزيع عادل بالبطاقات .

واخيرا هناك اشكال **الادخار المنظم** . وفى تقديرنا انه يجب التوسع فى **التامينات الاجتماعية** لتشمل اصحاب المهن الحرة واصحاب الاعمال فى القطاع الخاص الصناعى والتجارى والزراعى . كذلك يجب تعميم **التامين ضد اخطار الحرب** على كل المبانى والمصانع والالات المملوكة للقطاع الخاص .

٩ — التمويل الخارجى :

لقد اقترنت الحروب الحديثة بالاقتراض على اوسع نطاق ، وباشكال مختلفة من اشكال المعونة ، وليس الالتجاء الى القرض او المعونة الخارجية عيبا فى ذاته وانما المهم هو الاشكال التى يتم فيها ذلك .

وفى مجال **المعونة الخارجية** قدمت الدول العربية المنتجة للبترول ماسمى « بالدعم العربى » والذى يتمثل فى مبالغ كبيرة نسبيا تدفع بالعملات الحرة . ولا شك ان وحدة الامة العربية فى مواجهة العدوان الصهيونى توفر ارضية موضوعية لهذا الدعم ، كما عاونت امريكا بريطانيا والاتحاد السوفييتى فى خلال الحرب ضد المانيا النازية رغم الاختلاف فى النظم الاجتماعية وتباين فى وجهات النظر فى مشكلات عديدة . ولكن لابد بالرغم من ذلك من التنبيه الى ان المعونة يجب ان تضاف الى تعبئة الموارد المحلية وليست بديلا لجزء من تلك الموارد . وبالتالى فان التخطيط لاقتصاد الحرب يجب ان يقوم على الاستخدام الكامل لكافة الموارد المحلية التى يمكن تعبئتها بغض النظر عن استمرار المعونة او انقطاعها وبغض النظر عن حجمها .

ولقد كثر فى الايام الاخيرة الكلام حول **القروض الخارجية** . وذهب البعض استنادا الى ماسببه حلول اقساط بعض القروض الخارجية من تفاقم فى ازمة ميزان المدفوعات الى التحذير من الاقتراض بل وادانة القروض الخارجية جملة وتفصيلا والدعوة للاستثمارات الاجنبية كبديل لها . والواقع ان المشكلة التى نواجهها لا ترجع الى مبدأ الاقتراض وانما الى سياسة الاقتراض .

فمن المعروف انه لا خطر اطلاقا من الاقتراض الخارجى اذا توافرت فى سياسة الاقتراض الشروط الآتيـة : ان يكون الاقتراض للاستثمار وليس للاستهلاك ، ان تكون الفائدة معقولة والاجل طويلا ، الا يكون الاقتراض بديلا لتعبئة الموارد المحلية . ونحن قد اقترضنا لتغطية العجز الجارى فى ميزان المدفوعات ، واقترضنا لاجل قصير لتمويل مشروعات انتاجية « اى طويلة الاجل » . وكانت نتيجة ذلك انه بالرغم من ان حجم مديونية مصر المطلق ليس كبيرا (القروض المستخدمة بالفعل لا تزيد عن ٨٨١ مليون دولار) الا ان زيادة الانتاج لا تفى بضرورات خدمتها . كما ان حوالى ٤٠٪ من المديونية الاجمالية (٣٧١ مليون دولار) عبارة عن تسهيلات ائتمانية ، وتسـهيلات موردين وغير ذلك من القروض القصيرة الاجل . ومن ثم تصبح المشكلة هى تغيير سياسة الاقتراض وتصحيح الاوضاع المالية والنقدية واعادة جدولة الديون المستحقة .

ومن الغريب ان يرى البعض ان الاستثمارات العربية والاجنبية افضل . فهذه الاستثمارات ليست مجانية بل تدفع لها ارباح كما يحتفظ اصحابها بحق استرداد اصل الاستثمار فى فترة زمنية معقولة . كما ان ادنى دراية بحركة رأس المال الدولية تبين ان رؤوس الاموال تتجه بصفة عامة نحو البلـدان المتقدمة صناعيا (فيما عدا استثمارات البترول) . واخيرا كيف يتسنى لبلد يواجه حربا ان يتوقع اقدام رأسمالى اجنبى على المخاطرة بالاستثمار فيه .

١٠ ــ ميزان المدفوعات :

ليست ازمة ميزان المدفوعات المصرى بالامر الفريد . بل انها نموذج شائع فى كل الدول النامية . كما انه لاينبغى ان نبالغ فى دلالة توازن ميزان المدفوعات . لقد عرفت بلادنا قبل الحرب العالمية الثانية ــ ولسنوات طويلة ــ ميزانا تجاريا يحقق فائضا بانتظام . ومع ذلك كانت تلك سنوات ركود لم يتجاوز فيها معدل النمو الاقتصادى معدل زيادة السكان .

وليس معنى ذلك ان نهون من شأن العجز الحالى . وانما نريد فقط الا يكون وحده موضع النظر ومفتاح سياستنا الاقتصادية . نريد ان نذكر بأن الظواهر النقدية والمالية هى فى النهاية التعبير عن مشكلات عينية يواجهها الاقتصاد القومى ، ويجب ان تكون موضع العلاج الحقيقى . وعلى اية حال فان ثمة اجراءات سريعة يمكن اتخاذها فى اطار سياسة اقتصادية للحرب .

ففى مستوى **الميزان التجارى** ، يمكن ان نسجل ملاحظات هامة تعد مفاتيح

للعلاج . فمن الثابت ، اولا ، ان العجز مرده الزيادة الكبيرة والمطـــردة فى الواردات والتى تفوق كل زيادة ممكنة فى الصادرات . ففى الخمس عشرة سنة الاخيرة زادت الصادرات بحوالى ٦٥٪ فى حين زادت الواردات بحوالى ١٣٧٪ . وتلك ظاهرة طبيعية الى حد كبير . فحين يبدأ اى بلد زراعى مرحلة تنمية نشيطة تبقى صادراته لمدة طويلة نسبيا ثابتة الى حد كبير فى حين يتعين ان تغطى قيمتها نوعا جديدا من الواردات وهو الآلات ومستلزمات الانتاج . وتكون الوسيلةالوحيدة للحد منالعجز هو ضغط استيراد الموادالاستهلاكية. فاذا انتقلنا ، ثانيا ، لتحليل الواردات نجد ان اهم بنودها هى المواد الغذائية ، يليها السلع الوسيطة او مستلزمات الانتاج . وقد سبق ان ذكرنا انه فى ظروف الحرب على الاقل يجب مضاعفة انتاج الذرة عدة مرات والارتفاع بنسبتها فى استهلاك الحبوب الغذائية الى مالا يقل عن الثلث ممايوفر مالا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات من واردات القمح . كذلك فان تخفيض استهلاك الشاى والمواد الدهنية يمكن ان يكون مصدرا آخر للوفر . اما فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج فمجال التخفيض الاساسى هو بند السلع التى يجرى تجميعها محليا . وقد سبق ان ذكرنا علاج هذا الوضع اما عن طريق ضمان تصدير السلع المنتجة او عند اللزوم اغلاق بعض المصانع . واخيرا فلابد من التنويه بأن العجز يكمن اساسا فى علاقاتنا بالدول الغربية التى تشترى منا القليل مع اصرارنا الشديد على الشراء منها . وكثيرا مايبرر الفنيون الاستيراد منالغرب باعتبارات الجودة . وهذه نظرة تكنيكية قاصرة . فالافضل تكنيكيا ليس دائما هو الافضل اقتصاديا .

وثمة مجال لدراسة جديدة لبند المدفوعات غير المنظورة الذى اهمل طويلا نظرا لان حصيلته الصافية ايجابية حتى الآن.وفى تقديرنا أن ثمة مجالا لضغط مصروفاتنا فى الخارج بنسبة محترمة .

اما فى مستوى **المدفوعات الرأسمالية** ، فقد سبق ان اوضحنا ان مرجع الازمة فى الاساس هو الاقتراض لاجل قصير مما ادى الى تزاحم مواعيد السداد . ويجب فى هذا الشأن ان نشير الى اعتبارين هامين . **الاول** هو ان مديونية مصر فى مجموعها ليست ضخمة وانها اذا اعيد تنظيمهافىاطار سياسة لتصحيح الاوضاع الاقتصادية والمالية لبدأ مركز الاقتصاد المصرى دوليا على قدر كبير من الاستقرار بل والازدهار ، وعندئذ يسهل التفاهم مع الدائنينعلى اعادة جدولة الديون المستحقة . **والاعتبار الثانى** ، هو اننا نعيش فى عالـــم المدين فيه اقوى من الدائن . واقصى مايملـــكه هذا الاخير هو عدم اعطاء قروض جديدة . وهو عندئذ يحد بالضرورة من امكانيات تصدير منتجاته الى المدين . ان الدول الرأسمالية الكبرى لاتستطيع تصريف انتاجها فى العالم الثالث الا بفضل سياسة « المعونات والقروض » . واذا لمست تلك الدول منا استعدادا عند اللزوم للتضحية بالاستيراد منها مهما يكلفنا ذلك لتساهلت فى شروط اعادة الجدولة ، بل ولعرضت تسهيلات جديدة .

واخيرا لابد من التحذير من النظر الى **تخفيض سعر صرف الجنيه** كوسيلة فعالة لعلاج ازمة ميزان المدفوعات . فالمفعول التلقائى لمثل هذا التخفيض (الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير) سيكون قريبا من الصفر فى ظروف

اقتصادنا المحددة . فنحن لا نستورد كماليات بنسبة تذكر ، وبالتالى تمتاز وارداتنا بقدر عظيم من عدم المرونة بالنسبة للسعر ، ولا يمكن تغيير حجمها الا بتغيير اقتصادى داخلى فى اتجاهات التصنيع وانماط الاستهلاك . اما الصادرات التقليدية (الحاصلات الزراعية) فلن تستفيد من التخفيض فى احسن الفروض الا لموسم واحد . وما عداها يحصل بالفعل على اعانات . وربما كان المجال الوحيد الذى يستفيد هو السياحة وتحويلات المصريين المقيمين فى الخارج ، وهى امور يمكن معالجتها بمنح علاوة خاصة . وان كان مجال السياحة فى ظروف الحرب محدودا بالضرورة .

١١ ــ اجراءات تنظيمية :

تواجه بلادنا اقتصاد الحرب فى اطار سمته الرئيسية النمو والتقدم ، وتلك حقيقة لايمكن ان تلهينا عنها المصاعب الاقتصادية التى ظهرت فى السنوات الثلاث الاخيرة . ولكن تلك الحقيقة لاينبغى ان تهون من شأن تلك المصاعب. وانما تحليل طبيعة المصاعب والمشكلات يثبت ان مردها جميعا قصور فى التخطيط . ان الاقتصاد كما قال القدامى علم الندرة . والتنمية الاقتصادية صراع ضد الندرة فى اقسى اشكالها . ومن ثم ليس ثمة وصفات سحرية ولا حلول « جاهزة » تحقق التنمية بلا آلام ولاتضحيات . بل انه رغم الآلام والتضحيات يمكن ان تتعثر التنمية وتخيب مساعيها . ولهذا كان التخطيط المركزى باعتباره الاسلوب العلمى لدراسة كافة المشكلات مقدما ووضع الحلول المثلى لها بحيث تتسق داخليا ، هو الوسيلة الوحيدة لضمان نجاح التنمية . وجعل الآلام والتضحيات تؤتى ثمارها .

وقد اتفقنا جميعا على ان التصدى لمتطلبات اقتصاد الحرب يجب الا يكون على حساب التنمية ولاأن يتم بمعزل عنها . وهو مثلها يحتاج الى تخطيط مركزى كفء وفعال . فالدول الراسمالية التى تمجد المشروع الحر لجأت الى التخطيط المركزى ، بل والتسيير المركزى على اوسع نطاق فى ظروف الحرب .

ولهذا فلا يمكن ان نتحدث بجدية عن سياسة اقتصادية لمواجهة متطلبات الحرب دون ان نؤكد فى الحاح ان مثل هذه السياسة ستظل حبرا على ورق اذا لم يتم دعم جهاز التخطيط المركزى ليصبح اكثر كفاءة وفعالية .

وفى **المستوى السياسى** نرى ان تتحول لجنة الخطة الى لجنة « **الخطة واقتصاد الحرب** » وان يراسها باستمرار الرجل الثانى فى السلطة التنفيذية بحيث يتفرغ لها او تكون على الاقل مسئوليته الاساسية . ولكى تصبح اكثر فعالية يجب ان يعاد النظر فى تشكيلها لتكون محدودة العدد ما امكن مع جواز استعانتها بوزراء من غير اعضائها عند دراسة موضوعات تدخل فى اختصاصهم. كذلك يجب ان تكون لها صلاحية اصدار قرارات تنفيذية فى الحدود التى يرسمها لها مجلس الوزراء .

وفى **المستوى الفنى** يجب ان يعاد النظر فى وضع وزارة التخطيط . وربما

كان من المجدى ان تسمى جهاز التخطيط المركزى تأكيدا لاسبقيتها على غيرها من الوزارات . ويجب ان يكون لها الاشراف الفنى والصلة المباشرة باجهزة التخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة . كما يجب ان تشكل **لجنة فنية للتخطيط القومى** تضم المسئولين عن التخطيط فى الوزارات والمؤسسات وكبار المسئولين فى جهاز التخطيط وبعض الخبراء لمناقشة وحسم كل القضايا الفنية للتخطيط فى ضوء التوجيهات السياسية وتحت الاشراف السياسى للجنة الخطة واقتصاد الحرب . فاعداد مشروعات التخطيط والاطارات المقترحة للخطة لايمكن ان يكون عملا سريا تمارسه حفنة من الرجال مهما يكن شأنهم من العلم والخبرة والفضل . كذلك لابد من ان يفصل **جهاز الاحصاء المركزى** عن ادارة التعبئة باعتبارها جهازا عسكريا ، وان يلحق الاحصاء بجهاز التخطيط . فلا يتصور التخطيط بلا احصائيات ، ولا يجوز ان تعد الاحصائيات بعيدا عن متطلبات التخطيط ، ومن ناحية ثالثة لابد من ان يلحق بالتخطيط جهاز مركزى للاسعار كما سبق ان ذكرنا . واخيرا ، فالى ان يتم تحويل وزارة العمل من جهاز اشرافى على تطبيق تشريعات العمل الى جهاز فنى للقوى العاملة والاجور والتدريب ، لابد ان يضم جهاز التخطيط المركزى ادارة **للعمالة والاجور** .

* * *

تلك معالم سريعة لاجراءات حالة يمكن اتخاذها فورا فتسهم فى مواجهة متطلبات الحرب من الناحية الاقتصادية . ولابد فى ختام هذا الحديث ان نؤكد مرة اخرى ماقدمناه من انها بالضرورة اجراءات تتسم بالجزئية والعمومية. ولابد كذلك من ان نشير الى الجانب السياسى الذى لايدخل فى نطاق عمل هذه الندوة اشارة عابرة فنقول ان اقتصاد الحرب بما يفترضه من تضحيات جسيمة غير متصور بدون تعبئة سياسية شاملة تضمن تقبل الجماهير له بل وتحمسها لتنفيذه .

تعليق

الدكتور محمد حلمى مراد

سادتى الواقع ان موضوع اقتصاد الحرب يتصل اتصالا وثيقا بالنواحى السياسية والاجتماعية ، وكنت اريد أن ابدأ بالفقرة الاخيرة من الورقة التى قدمها الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والتى يقول فيها ما يلى :

« ولا بد فى ختام هذا الحديث ان نؤكد مرة اخرى ما قدمناه من انها بالضرورة اجراءات تتسم بالجزئية والعمومية . ولا بد كذلك من أن نشير الى الجانب السياسى الذى لا يدخل فى نطاق عمل هذه الندوة ، اشارة عابرة فنقول ، ان اقتصاد الحرب بما يفترضه من تضحيات جسيمة غير متصور بدون تعبئة سياسية شاملة تضمن تقبل الجماهير له بل وتحمسها لتنفيذه» .

وأنا اعتبر ان النقطة الاخيرة التى أشار اليها الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى فى نهاية هذه المذكرة يجب أن تكون هى الاطار الذى تتم فى داخلها مناقشة موضوع اقتصاد الحرب لان اية اجراءات او اية تنظيمات لا يمكن ان تنجح ولا تأتى بالفائدة المرجوة ما لم يكن الشعب مطمئنا الاطمئنان الكامل الى أن هناك مساواة فى التضحية ، وان هناك هدفا يتحمل هذه التضحية من اجله وان القدوة يجب ان تقدم من المسئولين ، وان هذه التضحيات وهذه الافعال ستنتهى بتحقيق النصر الذى نسعى اليه جميعا .

فى داخل هذا الاطار يجب ان يتم البحث فى اقتصاد الحرب .

ففيما يختص بالاجراءات او الحلول التى قدمت ، الواقع ان هناك حلولا من الممكن التحدث عنها من الاوراق الاخرى التى قدمت فى الجلسة الماضية فمثلا اعادة تقويم المشروعات الانتاجية القائمة فى البلاد .

الواقع عندما ندرس اقتصاد الحرب لا نريد ان نسلم بما حدث فى فترة ماقبل الحرب ثم نحاول ان نخطط اقتصاد الحرب وفقا لما تم او افتراضا بأن ما تم قد تم على الوجه السليم .

ففى الورقة التى قدمها الدكتور عمرو محيى الدين انا شخصيا اقف كثيرا عند الفقرة الآتية :

« فالمتتبع لقائمة المشروعات الواردة بالخطة يجد أن اختيار هذه المشروعات قد تم بطريقة عفوية غير متناسقة دون أية تفرقة بين ما هو أساسى وماهو كمالى طالما أنه يحقق الغرض وهو الاحلال محل الواردات . اذ يكفى ان تكون هذه السلع مستوردة وانه يمكن انتاجها محليا دون النظر الى الظروف التى تحيط بهذا الانتاج وهل حجم السوق محليا يسمح بقيام مثل هذه الصناعة على اساس الحجم الامثل ودون حساب دقيق لتكلفة انشاء هذه المشروعات .

اضف الى ذلك ان الاثر الصافى لانتاج هذه السلعة على ميزان المدفوعات لم يوضع فى الاعتبار انما الذى اخذ فى الاعتبار هو مقدار الوفر فى الموارد الاجنبية الذى يمكن تحقيقه نتيجة انتاج السلعة النهائية فى الداخل بدلا من استيرادها .

ونقصد بالاثر الصافى على ميزان المدفوعات ، هو الاثر المترتب على انشاء وتشغيل هذا المشروع على ميزان المدفوعات . فاذا ترتب على انشاء مشروع معين وتشغيله حتى ولو كانت السلعة النهائية تحل محل سلعة مستوردة، استخدام مستلزمات انتاج مستوردة تزيد فى تكاليفها من حيث الموارد الاجنبية عن الوفر الذى تم فيها نتيجة انتاج السلعة النهائية لكان اثر هذا المشروع على ميزان المدفوعات سالبا اى يزيد من العجز . واضح أن اختيار المشروعات كان يتم فقط على أساس مقدار الوفر نتيجة انتاج السلعة النهائية » .

وأرى انه قد آن الاوان نتيجة النكسة التى حدثت ان نعيد النظر فى الهيكل الصناعى الذى انشأناه ، ونعيد تقييم المشروعات الانتاجية من الناحية الاقتصادية ، ولا نعترف أو نقر الوضع الذى كان موجودا ونسير فيه ونحاول ان نضيف اجراءات اخرى قد لا تنجح نظرا لهذه الثغرة المفتوحة فى هذه المشروعات الانتاجية .

والنقطة الثانية التى اريد التحدث فيها خاصة بضغط الاستهلاك العام واشير بصفة خاصة الى الاستهلاك الحكومى فقد اشير اليه فى بعض الاوراق التى قدمت للندوة على انه لا يمكن دراسة ضغط الاستهلاك الحكومى دراسة تفصيلية ، وانما يؤخذ بقاعدة جزافية هى تخفيض بعض الابواب بنسبة مئوية معينة ، وهذا ما سارت عليه وزارة الخزانة فى العام الماضى .

والواقع ان هذا الحل معيب كل العيب اذ ان تخفيض نسب عشوائية من ابواب معينة ادى الى كثير من الاضرار ، فقد ادى الى تعجيز بعض الادارات وبعض الهيئات عن اداء رسالتها ، ومن الجائز انه كان يحسن ان يكون التخفيض فى ابواب اخرى ، بينما تبقى هذه الابواب دون هذا الخفض التحكمى .

واننى ارى فى هذه المناسبة أيضا ان ننتهز فرصة النكسة أيضا لكى نعيد النظر فى تخطيط الاجهزة الحكومية ، فمما يؤسف له ، انه فى فترة ماضية اتجهنا نحو تفتيت الاختصاصات الحكومية والاكثار من الاجهزة التى تباشر نفس النوع من العمل فنجد تكرارا وتوسعا لا مبرر له ولا يحقق الثمرة المطلوبة .

فلا يكفى اذن ان اجلس على المكتب واقول خفضوا الباب الفلانى او البند الفلانى بنسبة ٤٠٪ بطرق عشوائية دون بحث فى الاثر المترتب على ذلك ، انما يجب ان نعيد النظر فى تنظيم الدولة والهيئات والمؤسسات الموجودة فقد يؤدى ادماج بعضها فى البعض الآخر الى الاستغناء عن بعضها وبذلك يتحقق خفض حكمى حقيقى دون ان نمس الكفاءة لاداء رسالة الهيئات والاجهزة المختلفة .

وأود أن أتطرق من هذا الى ما أشار اليه أيضا الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى اشارة عابرة الى مسألة حيوية جدا وردت فى كلامه حيث قال ما يلى:

« انه يمكن اجراء خفض كبير فى باب المصروفات الخارجية بعملة أجنبية » واننى أريد ان ابحث موضوع السلك الدبلوماسى وتمثيلنا الخارجى، وهل يقتضى أن يبقى بوضعه الحالى ، أم يجب ان يعاد النظر فيه ؟ .

نحن فى الواقع ننفق على تمثيلنا الخارجى نفقات باهظة بالعملة الصعبة ولا مبرر لها أحيانا ، فنوجد سفارات أو ننشىء قنصليات فى بلاد قد تكون علاقاتنا التجارية بها محدودة لا تتجاوز عشرات الجنيهات ، وقد لا تكون من الناحية السياسية على صلة شديدة بنا ، بينما نجد أن الدول الكبرى احيانا تجعل السفير الذى يمثلها فى بلد ما يمثلها فى ثلاثة بلاد اخرى فى المنطقة ، ويمكن لنا ان نحذو هذا الحذو ، ولكن للاسف نحن نتوسع فى التمثيل الخارجى حتى فى داخل نفس السفارة او دار التمثيل الخارجى حيث نجد توسعا ايضا فى الوظائف داخلها ، وعندما أردنا فى وقت من الاوقات الاختصار اتبعنا طريقة عشوائية فالغينا جميع المكاتب الملحقة بالسفارات فى الخارج ، والغينا المستشارين التجاريين والملحقين التجاريين أيضا وبعد ان جاءوا الى هنا انتقلوا ودفعنا عملة صعبة فى أجور نقلهم بالطائرات والبواخر وغيرها تبين لنا ان هذا خطأ وتساءلنا اذن من الذى يتولى أمر تجارتنا الخارجية ؟ لا يوجد .

والذى نعمله جميعا انه لا يوجد لدينا تجارة خارجية من القطاع الخاص ، ومن ثم فلا بد ان يكون لنا ممثلون فى الخارج للتجارة الخارجية ، اذن نعيد انشاء بعض التمثيل التجارى أو المكاتب الخارجية فى الخارج ، فالمبلغ الذى حاولنا ان نوفره مع الغاء بعض المكاتب صرفناه فى اجور الطائرات والبواخر ذهابا وايابا ولم نحقق الوفر المطلوب ، وهذا نتيجة عملية الخفض التحكمى الذى لا داعى له ، ولذلك فاننى أقول انه يجب ان يكون كل شىء نابعا عن دراسة فعلية ونرى ان يكون تمثيلنا السياسى وأين يكون الملحق العمالى

أو الملحق العسكرى ، اما ان نطبق قاعدة واحدة فاننى اقول ان مكاتبنا فى الخارج هى على عدة انواع، فى كل بلد من البلاد، فنطبق قاعدة واحدة عليها جميعا فى الواقع من الناحية العملية ، عمل غير سليم .

كذلك اود أن أشير ايضا الى بعض ما اقترح من اتجاه الى تشجيع الادخار الاختيارى الفردى ، فأقول اننى منذ مدة طويلة ، ومن قبل انشاء شهادات الاستثمار كنت ضد هذه الفكرة ، لانها فى الواقع الادخار الاختيارى الفردى يعنى انه قليل الثمرة او ان نجاحه محدود فى بلد اشتراكى لماذا ؟

لانه فى البلد الاشتراكى لا يوجد ما يحمل الشخص على الادخار الخاص الفردى لان الخدمات تؤدى كلها بالمجان ، بمعنى ان يطمئن الشخص على أولادهانهم سيتعلمون بالمجان، ولكى يوفرلشيخوخته فهناك التأمين الاجتماعى، ولكن يدخر ليفتح مشروعا خاصا فهذا أمر ممنوع بموجب الفكرة الاشتراكية ، اذن ففيما الادخار ؟

اذا كانت شيخوختى مؤمنة بمعاش أحصل عليه ، واولادى سيتعلمون بالمجان فهل ادخر لكى أكون ثروة ؟ او لكى أصبح راسماليا ، هذا ايضا ممنوع ، ولذلك فاننى اقول ان الادخار الخاص الفردى لا ينجح فى بلد اشتراكى ، انما السبيل السليم هو الادخار الاجبارى فيما لو اتجهت الدولة له ، عن طريق التأمينات الاجتماعية والتوسع فى المعاشات الى آخره ، فهذا هو الطريق السليم ، انما اى جهد مبذول فى سبيل ادخار خاص فردى بانه يكون محدود الاثر وان ما ينفق فى سبيل الدعاية له لتكوين اجهزته قد يعتبر نوعا من الاسراف .

وهناك نقطة اشار اليها الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى تتعلق بموضوع هجرة الفنيين ، وهذه النقطة ، من وجهة نظرى، كانت تتطلب نوعا من الدراسة لانها فى الواقع نقطة مثارة الآن ، وهناك عدة وجهات نظر تتناولها وقد يكون من الصعب ان نتخذ قرارا سريعا فيها ، خاصة ونحن مقبلون على اقتصاد حرب ومحتاجون لرجالنا من الفنيين فعندئذ لا نسمح لهم بالهجرة ، ولكن الاتجاه الموجود بالنسبة للهجرة الآن أن علينا ضغطا شديدا من الفنيين فنسمح لهم بالهجرة فى رايى أن هذه المسألة تتطلب نوعا من الدراسة ، ولا يصح أن نصل فيها الى قرار سريع ، الا اذا تبين لنا من الدراسة انه لا يوجد مجال لتشغيل الخريجين الفنيين .

اننا نضطر الى أن نصدر قرارا جمهوريا بتعيين كل الخريجين وتوزيعهم كعبء اضافى على المشروعات الاقتصادية الموجودة مما يؤدى الى زيادة تكلفة المشروعات الانتاجية دون ان نستفيد منهم ، وهذا فى الواقع يسىء الى العملية من الناحية الاقتصادية ، فالمسألة كما قلت ، نريد نوعا من الدراسة لنرى هل نحن فى حاجة الى جميع انواع الفنيين وبكل هذه الاعداد الموجودة ، أم نحن — طبقا للخطة التى ندرسها — محتاجون لاعداد معينة من الفنيين من طراز معين، ثم بعد ذلك نضع سياسة للهجرة تحقق عدم وجود نوع من البطالة بالنسبة للفنيين داخل البلاد ، ودون أن نلقى أعباء على مشروعاتنا الاقتصادية لتشغيلهم بلا مبرر أو نغلق الباب فى وجه الناس فنثير نوعا من عدم الارتياح النفسى .

ان هذه المسألة فى الواقع تتطلب دراسة عميقة ، ودراسة تفصيلية ولا نتخذ فيها قرارا سريعا سواء بتشجيع هجرة الفنيين او بمنع الهجرة انما يجب ان تسير العملية على اساس مدروس .

هناك نقطة أيضا اشار اليها اخواننا تتعلق بالاهتمام بالمخزون السلعى، والواقع ان هذا المخزون السلعى هام جدا ، كما اشار اخواننا ، نظرا لاننا معرضـــون لتدمير بعض المشروعات الانتاجية او نجد صعوبة فى مستلزمات الانتاج ، او قد تكون هناك صعوبة فى النقل والمواصلات والمشاهد الآن ان الدولة متجهة نحو الانزال فى السوق جميع المواد التموينية التى حصلت عليها ، وهذه مسألة غير سليمة أن نغرق السوق بالسلع التموينية لانها تأتى عن طريق العون او المساعدات ، فقد يحدث فى المستقبل ان توقف هذه المعونات ، وتطرأ صعوبات على عملية النقل تؤدى الى عدم ورود هذه السلع فى الاوقات المناسبة، لهذا يجب ان يكون لدينا مخزون سلعى وسياسة مرسومة للمخزون السلعى حتى لا تتعرض لاى صعوبة بالنسبة للمستقبل .

واود هنا ايضا ان اشير الى موضوع يجب ان اشير اليه ، فقد كنا نشير اليه فى وقت مضى وكففنا عن الاشارة اليه ، هذا الموضوع يتعلق بمحاربة الاسراف والضياع فى كافة المجالات ، فقد كان يشار اليه منذ سنتين وتوقف الكلام عنه ، فى انه قد جاء اوان الكلام فيه فاذا كنا نحارب الاسراف والضياع من وقت التنمية الاقتصادية ، فنحن فى ظروفنا الحاضرة محتاجون مرتين لاننا فى حالة تنمية اقتصادية وبالتالى فى حالة حرب .

كذلك اريد ان اشير اشارة عابرة للتعاون الاقتصادى العربى ، فاقول يجب الا نفقد الأمل فيما قد يوجد من عدم تجاوب كامل بين جميع الدول العربية بل يجب ان نستغل ظروف النكسة لكى نعمل على ايجاد نوع من التعاون الاقتصادى العربى ، وهذه فرصة فاذا لم نغتنم هـــذه الفرصة لتحقيق نوع من التعاون الاقتصادى العربى ، وان نتحرك فى هذا المجال الآن عندئذ يكون من غير المنتظر ومن غير المأمول ان يوجد مثل هذا التعاون فى وقت آخر .

واخيرا يجب الا يقتصر رسم سياستنا فى اقتصاد الحرب على فترة الحرب وانما يجب ان نعطى الخلط بالنسبة لما بعد الحرب ، وهذه مسألة لها اهمية قصوى بالنسبة لمعنويات الشعب والدولة وسياسة الدولة لاننا كما نعلم فى اثناء الحرب العالمية الثانية عمل مشروع (بيفريدج) للضـــمان الاجتماعى فى انجلترا اثناء الحرب العالمية الثانية ، كما قلت ، لكى يعطى الناس هناك املا وأمانا لما بعد الحرب وما ســـيئول اليه مصير كل منهم ، ليحارب المحارب ، ويضحى المضحى وهو مملوء بالأمل فى مستقبل باسم ، وفى مستقبل افضل بينما اذا نادينا بالتضحيات دون أن نرسم سياسة ما بعد الحرب فقد ينظر المواطن الى المستقبل نظرة مظلمة وهذه تؤثر على معنوياته وعلى استعداده للتضحية .

واننى آسف اذا كنت قد اطلت وانما اردت ان استعرض بسرعة النقاط التى ثارت فى ذهنى من قراءة الأوراق المقدمة لهذه الندوة وشكرا .

تعليق

الدكتور رياض الشيخ

أعتقد بعد العرض الشامل المركز الذى قدمه الدكتور اسماعيل صبرى والمقترحات التى قدمها فى مختلف جوانب مشاكلنا ، كما يراها هو ، وكما يرى أن تعالج فى ظل اقتصاد الحرب ، وكذلك بعد الملاحظات العميقة لهذه المشاكل كما قدمها الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ، أعتقد ان الوقت المتاح لى سيكون كافيا جدا لعرض ما اراه أنا أيضا بالنسبة للمشاكل وبالنسبة لطبيعة الحلول التى يمكن أن تسفر عنها هذه الندوة .

الواقع ان موضوع اقتصاد الحرب هذا يتعلق بسياسة الاقتصاد وأهداف تلك السياسة ، وبداية السياسة تفترض أساسا أن الذى يتكلم فى الموضوع تكون لديه فكرة عن الأهداف التى يخدمها الاقتصاد فى هذه الظروف ، وهذا بطبيعة الحال بالنسبة لهذا الموضوع غير متاح بالنسبة لهذه المشكلة .

فالسيد / الدكتور اسماعيل صبرى وجهه بطريق أيضا أفترض فيه أن أمامنا سنتين لنخوض بعدهما الحرب .

السيد الدكتور اسماعيل صبرى : لم أقل هـــذا ...

السيد الدكتور رياض الشيخ : لقد ورد فى ورقة الدكتور اسماعيل صبرى ما يلى :

« وخلاصة هذا كله هى ضرورة ان ترسم سياسة اقتصاد الحرب لفترة طويلة نسبيا نرى الا تقل بحال من الاحوال عن سنتين » . وهذه صيغة هدف السياسة فى هذه الفترة، وبناء عليه فقد دخل فى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى حد ما من زاوية الاقتصاد فى الانتاج . وفى الاسعار ، وفى الدخول والاستهلاك ووضع بعض الحلول التى يرى أنها فى حد ذاتها كافية لمواجهة مسئوليات هذه الفترة .

وقبل الدخول فى هذا الموضوع بالتفصيل أرى ان فى مثل هـــذه الندوة لا يمكن وضع حلول على عجل ، ولكن يمكن وضع خطوط أو اتجاهات تعتبر أساسا لدراسة تالية جادة وعميقة وافية بالبيانات وفى الأجهزة المتخصصة ، وهذا يمكن ان نقرنه مع التغيرات التنظيمية التى يفترضها الدكتور اسماعيل صبرى ، وسيادته لم يتكلم فى نهاية بحثـــه على تغيرات تنظيمية بعينها فى أجهزة التخطيط . وواضـــح ان الدكتور اسماعيل صبرى قد يكون بهـــذه

الاقتراحات أراد بها أساسا أن يرى الوظيفة الحكومية عندنا تقوم بصورة واضحة ومفهومة ، وبصورة فيها قدر من الفعالية وان كنت اختلف معه فى مدى فعالية الاقتراحات بالنسبة لهذه الاجهزة الادارية والتنظيمية .

فنقطة البداية ان هذا التغيير التنظيمى ممكن أن تكون أول مقترح عندنا هو أن يجرى به التغيرات التنظيمية فى الحال ، وتوكل اليه بالاستعانة بالاخصائيين والفنيين من خارجها لدراسة مشاكلنا بطريقة علمية ، والبيانات التى يمكن أن تتاح بالنسبة لهذه الدراسة ، وخلاصة هذا ، كما أقول اننا لا نستطيع ان نصل الى اقتراح محدد او تغيير معين فى نقطة معينة من الاقتصاد القومى أو من مجتمعنا ، ولكن نستطيع أن نضع اتجاهات عامة اعتقد ان الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد قد اشار الى بعض هذه الاتجاهات .

وفى الواقع ان المقترحات التى قدمها السيد الدكتور اسماعيل صبرى أنا أوافقه فى معظمها ، وقد تكون هذه الاقتراحات سبق دراستها وسبق مناقشتها فى ندوة أخرى وتجميعها بهذه الصورة فى حد ذاته أنا أوافق عليه ، وارى انها فى الاتجاه السليم فيما عدا انه فى بعض حالات معينة لا بد من اجراء دراسات سابقة لتغيرات معينة .

وسأبدأ ببعض النقاط التى أوافقه فيها ، واتبع هذا بالنقاط التى اختلف معه فيها ، فى الأساس او الاهمية التى يعطيها للحلول طبيعة هذا الحل .

فبالنسبة للنقطة الاولى ، فاننى اتفق معه فيها ، وهى الخاصة بكيفية مواجهة المشكلة الادخارية ، وواضح أن الدكتور اسماعيل صبرى يرى كما نرى جميعا ان عندنا مشكلة ادخارية ، وان هذه المشكلة يمكن حلها بواسطة بعض اجراءات معينة مثل فرض ضريبة على قطاع آخر او فى زيادة التأمينات الاجتماعية واصدار سندات حرب الى آخره .

ومما عرضه اليوم لا أجد نظاما للتغييرات المقترحة فى النظام الضريبى قاله غير ان نظامنا الضريبى فى الواقع وجد كاملا وقد اخذ اساسه كاملا فى الفترة السابقة على سنة ١٩٥٠ وكل ما جرى فيه من تغيير بعد ذلك كان تغييرا حديا بمعنى انه فى سنة ١٩٦٠ زادت بعض نسب الضريبة ، وفى سنة ١٩٦٢ ظهرت ضريبة الدفاع او اضيفت ، ولكن النظام نفسه كنظام ضريبى اساسه كله موجود وتأسس فى الفترة السابقة لسنة ١٩٥٠ واعتقدانه فى سنة ١٩٥٠ والفترة السابقة لسنة ١٩٥٠ فان جميع الموجودين فى الحكم والبرلمان لم يكن فى ذهنهم على الاطلاق ان مجتمعنا مقبل خلال فترة معينة على تغيرات تخطيطية أو اشتراكية .

واذا اضفنا الى هذا ان النظام الضريبى فى مجتمع يعكس الضغوط السياسية القائمة باستمرار فمعنى هذا ان هذا النظام الموجود ـ كما قلت ،

وضع قبل سنة ١٩٥٠ كاملا ـ فى حاجة الى اعادة النظر فيه وهذه بديهية ، واعتقد انه لا يجادل فيها احد على الاطلاق .

ان نظامنا وضع فى ظروف معينة وقد تغيرت هذه الظروف فاذن هذا النظام لا بد وان يعاد النظر فيه لنرى مدى ملاءمته للظروف الجديدة .

وفيما يتعلق بالاتجاهات لتغيير هذا النظام سنجد أولا أن نظامنا الضريبى يعاب عليه بعيبين اساسيين :

العيب الأول : هو عدم فعاليته فى توفير حصيلة كبيرة بصورة مستمرة ، فلو نظرنا لحصيلة كثير من الضرائب باستثناء الضريبة المتعلقة بالجمارك ، والضريبة المتعلقة بالاستهلاك نجد ان اتجاهات حصيلة هذه الضريبة خلال الفترة لغاية سنة ١٩٦٢ ، الفترة السابقة على وجود القطاع العام والتأميم، كانت هذه الحصيلة لا تنمو بنفس معدل نمو الدخل خلال هذه الفترة .

العيب الثانى : ان هذا النظام يعاب عليه عدم توافر درجة معقولة من التصاعد ، وانا انظر لدرجة التصاعد من زاويتين :

الزاوية الأولى : ان التصاعد مصدر لحصيلة اضافية .

الزاوية الثانية : وانه مصدر لعدالة ، فلو فرضنا ان اتفقنا على العدالة بشكل او بآخر فتصبح لدينا الزاوية الأخرى وهى زاوية الحصيلة ، فلو نظرنا فى نظامنا الضريبى ودرجة التصاعد فيه لوجدنا ان التصاعد الموجود فيه كله موجود بقدر معين فى الضريبة على المرتبات والأجور وهى قاصرة على العاملين فى قطاع معين ، وموجود ايضا فى الضريبة العامة على الايراد، وكما نعلم ان هذه الضريبة تتجه الى ان تختفى نهائيا فى فترة أخرى ، وان الخط البيانى لهذه الضريبة بدأ يصل لنقطة الصفر كما يظهر من الرسم الموجود فى مصلحة الضرائب بالنسبة لحصيلة هذه الضريبة . اذن مع اختفاء هذه الضريبة يكون التصاعد الموجود فى نظامنا ككل يكاد وان ينعدم ، وكذلك العناصر التى توجد هذا التصاعد تكاد أن تنعدم ، وفى نفس الوقت فان العناصر التى توجد عكس التصاعد وهى الضريبة على الاستهلاك العام ، ما زالت هى النسبة الكبيرة سواء كانت جمارك أو رسوم انتاج أو استهلاك.

اذن أقول من ناحية الحصيلة وناحية كفاية النظام كمصدر للحصيلة لمواجهة الخدمات وتحقيق فائض ، ان هذا النظام معيب ، كما انه معيب ايضا من ناحية العدالة ، ومن ثم أقول ان هذا النظام يجب ان يعاد النظر فيه.

ولو نظرنا الى النقطة التى اثارت جدلا بصورة مستمرة ، وجدلا عنيفا ، فى رايى خلال ندوة سابقة نجد انها هى الضريبة الخاصة بالاستغلال الزراعى والتى تحفظ البعض بشأنها ، والذى أقوله فى هذا الصدد ، ان هذا القطاع

يجب أن تدرس التدفقات منه واليه حتى نرى صافى ما يسهم به فى توفير الخدمات للمجتمع .

ولأول وهلة فان هذا الصافى ، واقول لاول وهلة ، بالنسبة لهذه العملية يجب أن تسبقه دراسة ، لأن هذا الصافى منخفض وبالتالى فان المسألة فى مسيس الحاجة الى ان تكون موضع دراسة لتغيير معين فى هذا القطاع .

وبالنسبة لهذا القطاع أيضا ، أى القطاع الزراعى فانه قد يستمد أهميته من كبر حجم الدخل الموجود فيه ، والبعض يعترض على كلمة « الدخل » وان يقال بدلا من الدخل ، عوائد الملكية ، والواقع ليس المقصود بالعملية المساس بالملكية فحسب فالملكية أقل من فدان أو فدانين أو ثلاثة أفدنة لا اعتقد انها قد تكون موضع مساس أو موضع مناقشة فى حد ذاتها ، وقد تنصرف هذه النقطة الى الدخل عموما بالنسبة للدخول التى تتحقق لبعض الفلاحين الذين لديهم حيازات كبيرة ، ولقد قلنا بالأمس أن هؤلاء الناس يمثلون نسبة ضئيلة من الفلاحين ولكنهم يحصلون على نسبة عالية من الدخل الناتج ، والنتيجة المنطقية ان جزءا كبرا من الدخل الزراعى لا يخضع لأى نوع من الضرائب بصورة ما ، بالقدر الكافى للضريبة ، وبالتالى اذا ما أدخلنا المنافع النهائية التى يحصل عليها من قطاع الخدمات والحكومة بصفة عامة نجد فى الواقع ان هناك فرصة لتغيير موقف هذا القطاع من قضية المدخرات فى مجتمعنا .

هذه النقطة فى الواقع ، هى التى أردت ان أضيف اليها بالنسبة لما ذكره الدكتور اسماعيل صبرى ، وأوكد فى هذه النقطة بالذات قضية الاستغلال الزراعى وفرض ضريبة عليه ، وليست القضية عدالة فحسب وانما كفاءة اقتصادية كذلك تأتى فى المقام الأول فى رأيى ، قضية توفير التراكم المطلوب للاقتصاد القومى ككل .

الواقع اننى أقول بهذا لكى نتفادى امكانية ان يقول شخص ما ، كيف نعرف العدالة ثم يقول آخر ان حد الاعفاء فى القطاع الصناعى والتجارى ٢٥٠ جنيها الى آخر ما يقال ، فبدلا من أن ندخل فى هذه العملية ، فاعتقد انه من وجهة نظر الاقتصاد السليمة ننظر لها من زاوية توفير مصدر للتراكم الراسمالى الذى نقول انه سبب وجود القطاع الخاص عندنا للمساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية .

والواقع بعد كل ما ذكرت هناك نقطة اختلف مع السيد اسماعيل صبرى بشأنها .

أول هذه النقط، هى معالجته للاستهلاك أو موقفه من الحد من الاستهلاك، والواقع ان الدكتور اسماعيل صبرى متفق مع الجميع على انه لا بد من الحد من الاستهلاك بمعناه الخاص وبمعناه العام والجماعى ، وأنا اتفق معه فيما يتعلق باجراءات الاستهلاك الجماعى بأكملها .

وقد يكون وضعنا به نوع من عدم الانتظام وان البلد فى المراحل الاولى للنمو وتصل الخدمات فيها الى ٥٠٪ ، وحتى هذا من ناحية معدل النمو يعتبر كلاما ينقصه المعنى والمنطق الى حد كبير .

اننى قبل أن اتكلم عن خلافى مع الدكتور اسماعيل صبرى بالنسبة للاستهلاك ، أقول ان هناك ملاحظة وردت فى الصفحة السابقة من تقريره حيث قال :

« ان الاستهلاك قد انخفض قليلا فى السنة الأخيرة عنه فى السنة الأولى »، واعتقد انه يقصد ان نسبة الاستهلاك فى الدخل انخفضت قليلا خلال هذه الفترة والواقع أن الارقام التى أوردها الدكتور اسماعيل صبرى هى أرقام التخطيط وقد يكون هناك بعض التناقض، من حيث القول ان الاستهلاك العام زاد وان الاستهلاك الخاص نقص ، وهذا حسن ، ولكن الاستهلاك العام الذى ورد عنه انه قد زاد يدخل ضمنه استهلاك خاص وهو المرتبات والاجور فى ابواب الميزانية ، وبالتالى ، على ما اعتقد بالنسبة لهذه العملية وهنا وردت المقارنة بين الاثنين ، وهذه المقارنة تفتقد الاساس بعض الشىء .

ولكن كيف نحدد الاستهلاك ؟ ان الهدف من الاستهلاك لا اعتراض عليه ، وقد اتفق مع الدكتور اسماعيل صبرى فى اننا لا نقوم بعملية التنمية الا بتضحيات أكثر مما تضمنه الاقتراح الذى يراه الدكتور اسماعيل صبرى فى ورقته .

ولكن الاختلاف معه يتعلق بالكلام الذى قاله بالنسبة لحلول استبعاد الأسعار واستبعاد التراكم فى الدخول ، وهنا اختلف معه فيها .

ان الحد من الاستهلاك وضعه الدكتور اسماعيل صبرى فى ثلاث أدوات :

١ ـ الأسعار .

٢ ـ خفض الدخول .

٣ ـ تحديد الاستهلاك نفسه مباشرة عن طريق نوع من الاجراءات .

وفى الواقع أنا غير مقتنع تماما بالاسباب التى قدمها لعدم خفض الدخول وأقصد بهذا أن النسبة بين الدخول العالية ، أى بين أعلى دخل الى أوطى دخل انها نسبة لا مبرر لها ، ولا تخدم أى غرض اقتصادى أو اجتماعى ، حينئذ أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تكون فى ظروفنا الحالية موضع نظر والا تستبعد للوهلة الاولى ، أما ان تنظر الى أى حد ، فهذه مسألة أخرى .

ولكن استبعادها من ضمن الادوات التى من الممكن أن توجه بها السياسة الاقتصادية فبالعكس قد تؤدى الى نتائج اقتصادية ومتناقضات وقع فيها

الدكتور اسماعيل صبرى نتيجة استبعاد هذه الأداة كوسيلة لمواجهة مشكلة الاستهلاك .

ان الدكتور اسماعيل صبرى يرى بالنسبة للاستهلاك أن يتم تحديده عن طريق البطاقات وكان يرى أولا ان يتم هذا التحديد بالنسبة للسكر والشاى وهذا موجود الان . وسيضاف الى هذا اجراء آخر يتعلق بالسكر الحر والشاى الحر ، ولكن السؤال هو ما مقدار ما تحققه هذه العملية، وبالنسبة للدخول العالية الباقية كم يصرف منها اساسا على هذين البندين ؟ هذه ايضا نقطة موضع مناقشة ودراسة .

وبالاضافة الى هذا اذا كان الاتجاه الى وضع أسعار محددة فماذا يكون موقف هذه الدخول بالنسبة لهذه العملية . انت كمخطط عليك أن تدرك هذه الدخول ، ولا يمكن أن تخطط على اساس هذه الدخول العالية ، ان هذه العملية سعرية فماذا تفعل تجاهها ؟ هل نترك الدخل لمستوى الاسعار ، وتمسك البطاقات من اجل سلعة او سلعتين او ثلاث سلع ؟ أعتقد أن هذا لا يؤدى الى المواءمة بين السلع التى تطرح فى السوق وبين كمية الدخل أو القوة الشرائية التى فى جيوب الافراد نتيجة مستوى العمالة الموجود ، واعتقد ان هذا الجزء من المواجهة للمشكلة قاصر على مواجهتها تماما وهرب منها فى نفس الوقت .

هناك نقطة اخرى موضع تساؤل ، ويمكن ان تكون موضع خلاف نتيجة الاجابة عن التساؤل ، وهى تتعلق بالكلام عن الذرة وتغير الدورة الزراعية.

انتقل بعد هذا الى تقييم الدكتور اسماعيل صبرى للمشكلة الاقتصادية من واقع نظرته الى ميزان المدفوعات .

فى الواقع قد اسمح لنفسى بالاختلاف معه فى هذا التقسيم لانه كما نعلم جميعا اننا استهدفنا سنة ١٩٥٩ القضاء على العجز فى الميزان التجارى ولم نستطع ان نفعل ذلك ، بل العكس خلق عجزا اكبر مما كان موجودا فى السنوات الموجودة أو السابقة للخطة ، وهذا فى واقع الامر غير معقول او مفهوم فى مجتمع يخطط . هذه هى الملاحظة الاولى .

والملاحظة الثانية : ماذا يعكس هذا ؟ واذا اضفنا اليه ايضا انه خلال هذه الفترة سنويا ان العجز فى ميزان المدفوعات يتراكم بنسبة كل سنة اكبر من السنة السابقة لها فماذا يعكس هذا أيضا ؟

فى نظرى ان هذا يعكس مشكلة اقتصادية يجب مواجهتها بصورة صريحة، ولا أعتقد أن الكلام بأن العجز الموجود طبيعى فى البلاد المتخلفة ، ونحن نقول ان العجز فى الميزان التجارى لسنة أو سنتين لم يكن مؤقتا لفترة مؤقتة ، ولكن النقطة ان الفترة المؤقتة اصبحت هى القاعدة المنظمة لعجز يتراكم عاما بعد عام دون أن تصحبه قدرة أو زيادة فى قدرتنا على مواجهة هذا العجز .

وانني اعتقد ان تصوير المشكلة ليس بالسهولة التى افترضهـا الدكتور اسماعيل صبرى فى تقييم هذه المشكلة .

وهناك نقطة اخيرة فيما يتعلق بالاجراءات التنظيمية ، وانا اتفق مع السيد الدكتور اسماعيل صبرى ان هناك اجراءات تنظيمية واعية ، وهذه بديهيات، فهناك علم الادارة وتنظيم ادارة الاعمال وتوحيد الاجهزة التى تخطط، وبالتالى، اللجنة العليا للتخطيط وسلطة عليا للتخطيط وجهاز مركزى للتخطيط الاحصائى يتبعها الى آخره .

ولكن هناك نقطة واحدة نسيناها فى هذه العملية وهى هل سيتغير الامر كثيرا لو نفذنا هذه المقترحات التنظيمية ؟

واجلبنى على ذلك ، لا اعتقد ان الاجابة بالايجاب فيها ، او ربما تعكس تفاؤلا اكثر مما يلزم ، واعتقد ان المشكلة التخطيطية عندنا هى ان الوظيفة التخطيطية نفسها كوظيفة وفعاليتها من حيث اشتراك الشعب ممثلا فى جهاز كفء وامين وقادر على ان يقنع الشعب بالتضحيات التى تستلزمها عملية التخطيط ، واؤكد مبدأ عرفناه جميعا هو أن التخطيط وجد للاخذ بنوع من التضحيات ، ولا يمكن ان يتم دون وجود هذا الجهاز ، وبالتالى فعملية التخطيط وجدت وسبب وجودها فى كل المجتمعات التى اخذت به أن مستوى التضحيات ، أو من ضمن أسباب وجوده ، أن مستوى التضحيات التى يراد تحقيقها بمستوى هذا الاسلوب عالية ، وعالية جدا ، وبالتالى لابد من اشتراك الشعب فى هذه العملية بشكل فعال ، وهذا يتضمن ، فى الواقع اقتناع الشعب بهذه الاهداف التى نسعى لها ، وعندئذ يكون هناك مقابل لهذه التضحيات ، وفى هذه الحالة يكون لدى المجتمع الاستعداد الكامل والطاقة لتحمل التضحيات فى سبيل الحرب طويلة الاجل وقصيرة الاجل على السواء .

بحث مقـــدم

من الاستاذ عبد العزيز الصبروت(*)

الاستهلاك الخاص

بالنسبة للاستهلاك الخاص يبقى أن نحدد استراتيجية هامة وضرورية فى مجال الاستهلاك النهائى وهى ، **اى الطبقات التى ستتحمل بالضرورة عبء انقاص الاستهلاك الكمى المـــادى ؟ .**

ان أرقام واردات الاستهلاك السلعى ذات التأثير القوى على عجـــز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات تبرز حقيقه ضرورية وهى ، أن الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والسلع الوسيطه والمواد الخام اللازمه للاستهلاك المباشر تكون (وفقا لارقام عام ١٩٦٦) ١٣٢ مليون جنيه اى ما يقرب من ثلث الواردات المنظـــوره البالغ قدرهـــا ٤٦٥ مليون جنيه ، كما أن صادرات منتجات السلع الغذائية والكسائية ذات الاستهلاك الواسع فى الداخل تكون هى الاخرى ما يقرب من الـــ ٥٠ مليون جنيه أى ما يعادل **خمس** الصادرات السلعية فى نفس العام . وطالما أن عجز ميزان المدفوعات مصدره الرئيسى عجز ميزان التجارة المنظوره وبقيمه تقدر فى عام ٦٦ بـــ ٢٠٢مليون جنيه ، فان البحث ووضع الحلول ينبغى أن يقوم على ادراك الحقيقة والاسلوب المناسب الذى يصل بنا الى الهدف ، وهو الانقاص الكمى الملموس للسلع المستوردة لغرض الاستهلاك واتاحة المزيد من الصادرات السلعيه باحتجاز قدر منها عن الاستهلاك المحلى . وواضح من هذا التحليل أن جميع طبقات الشعب المستهلكة للسلع الضرورية ينبغى ان تتساوى فى التعرض لاثر الزيادة فى الاسعار لان المحصلة الفعالة للتحديد الكمى للاستهلاك لا تتأتى الا بتحديد استهلاك الغالبية العظمى من الشعب ، ومستهلكوا السلع الاكثر استهلاكا يكونون القدر الكبير منهم .

أما عن **التفـــاوت فى توزيع الدخول** ، فان الاجراءات الخاصة بانقاص دخل الطبقات الوسطى والغنية المتاح للانفاق للاستهلاك ينبغى أن تتكفل به الاجراءات الضريبية المباشرة ووسائل الادخار الاجبارى رغم ان الشرائح الزائدة للطبقات الغنية عن حاجة الاســـتهلاك ، تجد طريقها الى التنميه بسبيلين :

اما **الادخار المنظم** عن طريق أجهزة الادخار وهذا يتمشى مع سياسة تحديد الاستهلاك ويساهم فى دفع عجلة التنمية .

واما الاكتناز وهـــذا أيضا يساعد عملية التنمية بطريق غير مباشر ، بواسطة احتجازه عن مجال الانفاق الاستهلاكى ، فضلا عن انه بمثـــابه

(*) بحث مقدم من السيد / عبد العزيز الصبروت بعد الندوة .

اقراض بدون مقابل للدولة ، ونحن نسلم بأن هناك خطورة ـ **جزئية** ـ من ممارسة بعض المكتنزات لدورها فى تخزين السلع والمضاربة عليها بل وربما الاتجار بها فى السوق السوداء وهو الامر الذى يثير اهتمام البعض ممن يتعرضون لاقتصاد الحرب ، **ولكن هل هناك ما يمنع المدخرات الحرة (ودائع التوفير . الحسابات الجارية لدى البنوك) من ان تمارس** دورا مماثلا للدور الذى يمكن ان تقوم به المكتنزات ؟ فى اعتقادى انه ليس هناك من قيد على ذلك .

نستلخص من هذا القول « استخدام وسيلة رفع الاسعار لتخفيض استهلاك الطبقات الشعبية ذات الدخل المحدود وحدها ، معناه ان يقع عبء الحرب الاقتصادى على الفقراء وحدهم ، وهذا امر مدان اجتماعيا واخلاقيا وسياسيا ويهدد الوحدة الوطنية ويضعف تعبئة الشعب فى مواجهة المعتدين » . انه يثير حساسية معينة ويحول انظارنا بعيدا عن الاسلوب المناسب لظروف مجتمعنا الراهنة ، وليس هناك ما يمنع من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق العدالة فى توزيع التضحيات حسب مقدرة كل فرد ، واعتقد ان فى الاجراءات الاقتصادية الاخيرة التى صاحبت تعديل ميزانية ما بعد العدوان ، اجراءات دخلية وضريبية وادخارية الى جانب الاجراءات السعرية ، وحصيلتها مجتمعة تفوق الاخيرة بالنسبه لموارد الميزانية العامة .

تثبيت الأسعار :

والقول بتثبيت الأسعار ضرورة تحتمها ولا شك الحاجة الى الاستقرار النسبى لنفقة المعيشة فى ظروف اكثر استقرارا ولكن التوصل الى سياسة معينة للاسعار ينبغى أن يتم فى ضوء الحقيقة التالية ، وهى أن اتجاه مستوى الأسعار لمعظم السلع عندنا قد اتخذ اتجاها صعوديا بتأثير عوامل متعددة تبدأ **بارتفاع نسب الضرائب المباشرة على نشاط الاعمال، والضرائب غير المباشرة ونسب التامينات الاجتماعية التى يتحملها أرباب الاعمال ، والقطاع العام واصبح يكون نسبة كبيرة منها** ، هذا بخلاف الزيادة المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العمالة الزائدة واهمها الاجور والمزايا العينية الاخرى .

اى ان الكلام عن تخفيض مستوى الأسعار الحالية يستلزم بالضرورة انقاص اى من الموارد السابقة ـ بافتراض ان متوسط الانتاجية الصافية للعامل يمكن أن تزيد بمعدلات بسيطة غير كافية ولن تتعرض للنقصان ـ **وهذا مجال** ـ او على الاقل بالنسبة لمتطلبات ظروف الحرب . وطالما ان احتياجات المجهود الحربى تتطلب تدبير الموارد اللازمة للاعباء المتزايدة هذا بخلاف محاولة تصحيح بعض الاختلال الناجم عن التنمية فى الخطة الاولى . فماذا عسى أن يكون السبيل الى تدبير هذه الموارد ؟

قد تكون المعونات والمساعدات الخارجية ، ولكنها وحدها ليست كافية . اذن لا بد من الاعتماد على الوسائل المباشرة فى انقاص الدخل المتاح للاستهلاك وانقاص متوسط نصيب الفرد من حجم الوحدات المستهلكة ،

وفى اعتقادى أن أنسب هذه الوسائل فعالية استخدام سياسة تغيير الأسعار تدريجيا وفقا لاتجاه حجم وسائل الدفع والطلب النقدى ، وليس بتثبيتها عند حد معين رغم تزايد وسائل الدفع ، الذى قد يكون أمرا لا مفر منه ، وليس الاتجاه الى استخدام اسلوب تعدد الأسعار بالنسبة لبعض السلع كوسيلة مرغوبة رغم ما يحبذه البعض من عدم الالتجاء الى رفع الأسعار فى الوقت الذى ينادون فيه بزيادة أسعار الفائدة والتوسع فى تطبيق التأمينات الاجتماعية ، رغم ان التأمينات الاجتماعية أيضا بواقعها الحالى ـ كاضافة الى التكلفة ـ مصدر تمويل تضخمى .

المدخرات الزراعية :

طالما اننا نسلم بأن قطاع الزراعة يساهم بالقدر الكبير فى تكوين حصيلة الصادرات ، فينبغى أن نسلم ايضا بأنه يساهم بالقدر الكبير فى تكوين المدخرات الاختيارية والاجبارية معا ، فالقول بأن « القطاع الزراعى يمثل حتى اليوم موردا رئيسيا للمدخرات المحلية ـ ولم يمس بعد نظرا لهيكل النظام الضريبى الحالى » انما يعد فى رأيى وبكل ثقة تؤيدها **الحقائق التالية** بعيدا عن الصواب ويجافى الواقع الى حد بعيد .

ـ **الضريبة على الارض الزراعية :** لا تقتصر فقط على الضريبة الاصلية وهى بنسبة ١٤٪ من القيمة الايجارية ، وانما أصبحت تضم ضريبة للدفاع والامن القومى بنسبة تجاوز الضريبة الاصلية ، هذا بخلاف الرسوم الاضافية الاخرى . وبذلك أصبحت الضريبة على الارض معادلة للضرائب على الدخول الاخرى مثل ضريبة الارباح التجارية والصناعية وغيرها .

ـ **فروق شراء بعض المحاصيل الرئيسية** من الزراع بأسعار تقل عن الاسعار العالمية وأسعار التوزيع فى الداخل مثال ذلك القمح والارز .

ـ **حصول الدولة على بعض المنتجات الزراعية الثانوية** مثل بذرةالقطن بدون مقابل وهذه تمثل حصيلة تقرب من الـ ١٥ مليون جنيه ، هذا بخلاف ما طرأ من تعديل على وحدة الوزن للقنطار بزيادة تعادل نسبة الـ ١/٨ .

ـ **زيادة الاعباء غير المباشرة** مثل ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاجسواء كان مصدرها الزراعة مثل البذور والتقاوى المنتقاة والمعاد بيعها للزراع ، بفروق كبيرة لا تتناسب مع تكاليف عملية النقاوة ، او سواء كان مصدرها الصناعة كالأسمدة والمبيدات الحشرية والقوى المحركة وقطع الغيار .

ـ **تمثل الضرائب غير المباشرة وغيرها** من الضرائب الاخرى علىالسلع المصنوعة والسلع التموينية ـ مصدرها قطاع الصناعة او الاستيراد من الخارج ـ مساهمة فى الادخار الاجبارى باعتبار ان قطاع الزراعة بوزنه النسبى الكبير وسوقه الواسعة يساهم بقدر كبير فى الاستهلاك السلعى الذى يتحمل بنسبة لا بأس بها من الضرائب ورسوم الانتاج .

وبذلك فانه ينبغى أن يكون واضحا الدور الهام الذى يمارسه قطاع الزراعة فى مجال تكوين الادخار ، ولا ينبغى ابدا التقليل من دوره طالما كان ذلك أمرا واضحا لا يقبل الجدل .

بحث مقـــدم

من الاستاذ / ســيد عيسى(*)

تتطلب حالة الحرب نوعا من التخطيط الاقتصادى يختلف ، اختلافا بينا عن التخطيط فى وقت السلم ، ومن أبرز مظاهر هـذا الاختلاف ان الحرب تستلزم الاسراع فى اعادة توجيه كل الموارد المشتركة فى تحقيق الناتج القومى، توجيها سريعا الى قنوات جديدة للانتاج والانفاق .

كما قد يترتب على الظروف غير العادية التى تصحب الحرب ما يحتم تحويل الشكل الاقتصادى العادى القائم على تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجى ، الى شكل اقتصادى آخر يقوم على الاكتفاء الذاتى ، أو الشكل المغلق الذى يقتصر فيه على تبادل واستخدام الموارد المحلية وحدها كليا أو جزئيا .

ومن هنا يعمل اقتصاد الحرب فى بيئة مختلفة يقف فيها سريان كثير من القوانين الاقتصادية الاساسية كقوانين العرض والطلب وقوانين التوازن الخارجى ، وقوانين الثمن ، بل وقوانين التوازن الانتاجى ، بسبب التدخل الواجب لاعادة تركيب الناتج القومى ، والاختيار الاستراتيجى للقطاعات التى تعمل وتلك التى تتعطل اثناء الحرب ، بل والتأثير فى قوانين السلوك البشرى الذى يترتب على التضحيات التى يكون على جميع افراد الشعب بذلها بغير حدود ، الا ما تفرضه قواعد العدالة فى توزيع تلك التضحيات بطريقة اشتراكية تنبنى اساسا على محاولة حفظ توازن وتماسك الجبهة الداخلية والاحتفاظ دائما بمعنوياتها عالية تحت أصعب الظروف .

المرونة شرط اساسى فى التخطيط الاقتصادى للحرب :

ومن السمات المميزة للتخطيط الاقتصادى للحرب انه تخطيط مرن ، وتلك المرونة أمر حتمى تفرضه طبيعة الظروف الحربية من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية ، أى من ناحية الاهداف ووسائل تنفيذها ، وهى بطريقة ظروف الحرب لابد أن تكون سريعةالتغيير حسبما تمليه ظروف الميدان، وبهذالاتكون هناك خطة اقتصادية واحدة ، خلال الحرب كما يحدث عادة فى وقت السلم، بل يقتضى الامر وضع اكثر من خطة بديلة تصلح كل منها لمواجهة ظروف واحتمالات بذاتها ، تختلف باختلاف نطاق القتال وظروفه ، فالحرب الجزئية تتطلب معالجة اقتصادية تختلف عن الحرب الشاملة ، وقد تستمر الحرب مع امكان الاتصال الخارجى وقد يصبح من المتعذر الاتصال الخارجى وهكذا،

(*) بحث مقدم من الاستاذ / سيد عيسى بعد الندوة .

كما يتطلب الامر وضع خطط على المستوى الاقليمى لمواجهة حالة قطع خطوط المواصلات ، أو تدمير مراكز انتاج مركزية وغير ذلك من الاحتمالات

وهذا يزيد من مشقة المخططين الذين عليهم أن يكونوا على علم دائم مستمر بالظروف المتغيرة لوضع النموذج الاقتصادى الذى يتناسب مع كل ظرف وبحيث لايتعارض ذلك مع الخطة الاساسية (الام) لتعبئة كل الموارد المتاحة وأولوية تخصيص الاستخدامات للمجهود الحربى وما يثيره بحثنا الموجز يستهدف ايضاح طريقة لزيادة الانتاج الزراعى للحبوب الغذائية فى ظرف معين قد نتعرض فيه لتدمير الموانى البحرية أو الحصار البحرى أو تعطيل وسائل النقل بين الجمهورية العربية المتحدة والاسواق التى تمدنا بحاجتنا من المواد الغذائية وعلى الأخص الحبوب الغذائية كالقمح والاذرة والارز والخضروات وغيرها . وفى تلك الظروف يتحتم ان تتجه خطة الانتاج الزراعى استراتيجيا وتكتيكيا الى زيادة الانتاج الزراعى الرأسى لحبوب الطعام الى اقصى ما يمكن أن يمدنا به هذا الانتاج من غلة ، على أن يتم توفير حاجتنا من الطعام فى أصغر مساحة زراعية ممكنة حتى تتاح لنا مساحات كافية لانتاج المراعى وهى ضرورية لانتاج اللحوم والألبان وكذلك لزراعة الخضر والفاكهة . وبصفة عامة لتوفير المقومات الاساسية للغذاء الذى يحفظ قوة الاحتمال البدنية والمعنوية للمحاربين بأولوية خاصة والمواطنين جميعا بصفة عامة .

امكانيات التوسع الزراعى :

اذا كانت امكانيات الزيادة ، فى الانتاج الزراعى تتوقف على عاملين أساسيين هما — امكانيات الزيادة الافقية والرأسية ، فاننا نعتقد ان امكانيات الزيادة الرأسية فى القطاع الزراعى امكانيات كبيرة ويرجع ذلك فى تقديرنا لسببين :

الأول — الاختلاف الواضح فى الانتاج فى معظم المحاصيل بين منطقة وأخرى فى انتاج نفس الغلة الزراعية فى المحافظة الواحدة حيث يرجع أن تتشابه الظروف الطبيعية الى حد كبير ، بل واختلاف الانتاج فى نفس المساحات المزروعة بين سنة وأخرى .

ومن الواضح انه فى كلا الحالتين اما ان يرجع السبب فى ذلك لتغير الظروف الطبيعية أو لتغير نوع الخدمة التى توجه للارض والعناية بمختلف عناصر الانتاج الزراعى بصفة عامة ..وبهذا تتوفر امكانيات زيادة رأسية كبيرة فى الانتاج بزيادة الاستثمارات الموجهة نحو انظمة الصرف والرى والتسميد ومكافحة الآفات الزراعية وتحسين البذور وترشيد الانتاج بصفة عامة بالارشاد الزراعى وتنظيم التدريب فى القطاع الزراعى لتنمية معارف جيل جديد من الزراع .

والثانى — بسبب ضيق الرقعة الزراعية يكون لا مفر من التضحية ببعض اعتبارات الجدارة الانتاجية للارض فى انتاج محاصيل معينة ومثال ذلك عملية الاختيار بين القطن والمحاصيل الغذائية ، فمساحات كبيرة من الأرض التى تزرع حاليا بالقطن وتعطى انتاجية قليلة قد يكون من الأفضل فى ظل

ظروف مغايرة لظروفنا زراعتها بالقمح أو الاذرة أو الارز ، ولكن سياسة انتاج القطن تمليها اعتبارات عليا بوصفه محصولا نقديا يوفر للدولة ايرادا مهما من العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيراد الضرورى .

هذا على المستوى القومى كله ، واذا نظرنا الى نوع الاختيار الذى يلجأ اليه المنتج الفردى أى الفلاح نجد أنه لا يستطيع أن يزرع أرضه كلها بأفضل المحاصيل التى يمكن ان تعطى فيها أكبر انتاج ممكن وذلك بسبب اضطراره الى تخصيص مساحات معينة لانتاج الغذاء له ولدوابه أو بسبب زراعة بعض المحاصيل النقدية أو الخضروات التى يرى فى زراعتها معينا له على زيادة ايراداته وهكذا ، وفى هذه الأحوال بالذات نجد اننا أمام حالة لا يصل فيها الانتاج الى أقصى آفاقه الرأسية لا بالنسبة للمنتج الفردى فقط بل على المستوى القومى كله ، على هذا فان اعادة تخطيط الانتاج الزراعى بحيث تزرع المحاصيل فى أكثر المناطق جدارة فى انتاجيتها يتيح امكانيات كبيرة للزيادة فى الانتاج زيادة رأسية بنفس المدخلات الاقتصادية اللازمة للانتاج وهذا يتيح أفضل تعبئة للقطاع الزراعى فى كل الظروف وهو ما نود أن نلفت النظر اليه فى دراستنا الموجزة هذه فى ظروفنا الراهنة التى تتطلب مراجعة سياسة الانتاج فى جميع القطاعات .

الاستفادة باقصى قدرة انتاجية

مما سبق نتبين ان تخطيط الانتاج على أساس اختيار الأرض تبعا لجودتها بالنسبة للأصناف المراد التركيز على انتاجهاهى أمر حتمى فى فترة الحرب . وفى هذا الصدد أود أن أشير الى نتائج دراسة استطلاعية اشترك فيها عدد من الباحثين بادارة البحوث الاقتصادية (١) ببنك مصر للتعرف على ابعاد الزيادة الرأسية فى الانتاج على أساس اختيار الأرض الأكثر جودة بالنسبة لكل محصول على حدة من المحاصيل الحقلية،وذلك بعد الدراسةالاحصائية لمعامل الاختلاف للانتاجية لكل محصول على حدة فى ثلاثة عشر محصولا رئيسيا .

منهاج الدراسة :

١ ــ جمعت احصائيات الانتاج الزراعى بالنسبة لكل نوع من أنواع المحاصيل خلال خمس سنوات هى السنوات الخمس الاخيرة التى توفرت عنها الأرقام التفصيلية على مستوى كل مركز من المراكز الادارية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعددها ١٢٨ مركزا (١٩٥٩ ــ ١٩٦٣) .

٢ ــ بالنسبة لكل محصول على حدة استخرجنا المتوسط الحسابى لمتوسط غلة الانتاج للفدان فى كل مركز من مراكز الجمهورية ، واختيار المتوسط الخمسى كان هدفه التخلص من التغيرات الشاذة فى الانتاج فى بعض السنوات وكذلك للتغلب على الاختلاف فى الانتاج بين سنة وأخرى

(١) اشترك فى اعداد الدراسة الاصلية وقام بالعمليات الاحصائية الكثيرة كل من الاساتذة سيد لطفى ابو الليل ــ فاروق عامر ــ عمرو الصيرفى ــ اسماعيل هيام والانسة نبيلة غنيم .

لاختلاف الارض المزروعة لانه من المعروف فى الانتاج الزراعى أن نفس الارض لا تزرع مرتين متتاليتين بنفس النوع من الانتاج لاعتبارات الجودة.

٣ ــ بعد ذلك أمكن ترتيب المراكز تنازليا حسب جدارتها الانتاجية بالنسبة لكل محصول على حدة .

٤ ــ قسمنا المناطق تبعا لجدارتها الانتاجية الى أربعة مناطق ، وتم هذا التحديد بحساب المدى المطلق بين اعلا انتاجية واقل انتاجية ، وقسمنا هذا المدى الى أربعة فئات متساوية كل منها يمثل درجة جداره ، وصنفت المناطق وفقا لهذه الفئات .

فعلى سبيل المثال بلغ أعلى متوسط للانتاج ٩ر٥ اردب فى مركز المنيا فى محصول القمح واقل متوسط ٣ر٠٧ اردب فى مركز البرلس ، وبذلك يكون مدى الاختلاف فى الانتاجية ٦ر٨٣ أردب (٩ر٥٠ ــ ٣ر٠٧) ورتبت المناطق حسب جدارتها على الوجه التالى :

مناطق الدرجة الأولى = متوسط انتاجيتها بين ٧ر٨٧ ــ ٥ ر٩ أردب

مناطق الدرجة الثانية = متوسط انتاجيتها بين ٦ر٢٧ ــ ٧ر٨٧ أردب

مناطق الدرجة الثالثة = متوسط انتاجيتها بين ٤ر٦٧ ــ ٦ر٢٧ أردب

مناطق الدرجة الرابعة = متوسط انتاجيتها بين ٣ر٠٧ ــ ٤ر٦٧ أردب

ووجد ان **مناطق الدرجة الأولى بالنسبة لانتاج القمح** هى المراكز التالية :

المنيا ــ ملوى ــ مطاى ــ سمالوط ــ دير مواس ــ صدفا ــ ديروط ــ سمسطا الوقف ــ مغاغة ــ أبو قرقاص ــ منوف ــ الفشن ــ منفلوط الشهدا ــ العدوه ــ شبين الكوم ــ ببا ــ البدارى ــ بنى مزار ــ تلا المنشاه ــ السنطة ــ طما ــ بركة السبع ــ أبو تيج ــ الباجور ــ القوصية ــ كفر الزيات .

ومناطق الدرجة الثانية هى :

الصف ــ كفر شكر ــ بنها ــ قليوب ــ سوهاج ــ بسيون ــ طنطا ــ طوخ ــ العياط ــ ابنوب ــ ميت غمر ــ شبين القناطر ــ أسيوط ــ ساقلتة ــ امبابة ــ أشمون .

ومناطق الدرجة الثالثة هى :

قويسنا ــ زفتى ــ قلين ــ طهطا ــ البلينا ــ الواسطى ــ اخميم ــ الجيزة ــ منيا القمح ــ اسنا ــ قطور ــ اهناسيا ــ جرجا ــ اولاد طوق ــ البدرشين ــ اجا ــ القناطر الخيرية ــ الزقازيق ــ ههيا ــ سنورس ــ الفيوم ــ المحلة ــ فارسكور ــ أبو كبير ــ أبو طشت ــ سمنود ــ بنى سويف ــ المنصورة ــ بلبيس ــ بوش ــ كوم حمادة ــ السنبلاوين ــ طلخا ــ ديرب نجم ــ قنا ــ ابشوا ى ــ دمياط ــ الخانكة ــ شبراخيت

ـ دسوق ـ كفر صقر ـ ايتاى البارود ـ قوص ـ اطسا ـ المنزلة ـ نجع حمادى ـ بلقاس ـ دكرنس ـ ابو حمص ـ كفر الشيخ ـ الاسماعلية ـ الاقصر ـ ادفو ـ شربين ـ كوم امبو ـ ابو المطامير ـ فوه ـ ابو حماد ـ فايد ـ سيدى سالم ـ دمنهور ـ اسوان ـ كفر الدوار ـ الحسنية ـ كفر سعد ـ المحمودية ـ ارمنت ـ طامية ـ السويس ـ التل الكبير ـ عنيبة ـ حوش عيسى ـ الدلنجات ـ القنطرة ـ رشيد .

ومناطق الدرجة الرابعة هى :

دشنا ـ الاسماعلية ـ البرلس .

٥ ـ من التصنيف السابق لمراكز الجمهورية وترتيبها تنازليا يمكننا فى ضوء المساحة الاجمالية المراد تخصيصها لكل نوع من أنواع المحاصيل اختيار أجود المناطق انتاجية بالنسبة لكل محصول .

نتائج الدراسة :

من تلك الدراسة يمكن حساب القيم النقدية والعينية التى يمكن زيادتها باختيار اسلوب الجدارة الانتاجية بدون زيادة المساحات المزروعة .

فوجد على سبيل المثال اننا اذا اخذنا نفس المساحة التى كانت مزروعة عام ١٩٦٣ لمختلف المحاصيل ثم اعدنا توزيعها على المناطق بالطريقة التنازلية السابق ذكرها نجد زيادة كبيرة يمكن تحقيقها فى مختلف المحاصيل .

واذا قصرنا الاشارة هنا الى الحبوب الغذائية الرئيسية نجد أرقام الزيادة الممكنة فيها على الوجه التالى :

القمح ـ كانت المساحة المزروعة بالقمح عام ١٩٦٣ (سنة الأساس فى الدراسة) نحو ١ر٣٤ مليون فدان فاذا أعيد توزيعها على اساس اختيار نصف مساحة الأراضى المزروعة فى كل مركز من مراكز الجمهورية مع اهمال المناطق الاقل جودة نجد ان الانتاج يرتفع من ٩ر٩ مليون أردب (وهو الانتاج الفعلى فى سنة الأساس عام ١٩٦٣) الى ١١ر٤ مليون أردب أى بزيادة قدرها ٥ر١ مليون أردب قيمتها النقدية تزيد على ٦ر٧ مليون جنيه .

الأذرة ـ وفى الأذرة بنوعيها يمكن زيادة الانتاج بنحو ١ر٤ مليون أردب تزيد قيمتها أيضا عن ٦ر٦ مليون جنيه .

الأرز ـ كما يمكن زيادة الانتاج راسيا فى الأرز بنحو ٥٦٦ الف ضريبة تبلغ قيمتها نحو ٢٣ر٧ مليون جنيه على أساس الاسعار الحالية للانتاج الذى يزيد على المعدلات المقررة لكل فدان وهو ٤٢ جنيه للضريبة .

تحفظات :

ولكن يكتنف اختيار الأراضى عديد من المشاكل بعضها يتصل بالناحية الفنية البحتة والأصول الزراعية من ناحية مراعاة مقتضيات الدورة الزراعية

والكيفية التى يتم بها تتابع الانتاج ، فعلى سبيل المثال يزرع البرسيم عقب المحاصيل لمد الأرض بالعناصر الغذائية اللازمة ، وانواع معينة من المحاصيل لا يمكن زراعتها فى أعقاب البعض الآخر وهكذا فاختيار المحاصيل وفقا للجدارة يرتبط باختيار دورة المحاصيل .

ثم هناك مشاكل اخرى ناتجة عن اختيار الأنواع الأخرى من المحاصيل فاذا اخترنا دورة ثنائية مثلا لزراعة القمح اى بزراعة نصف الأرض بالقمح والنصف الآخر بمحاصيل أخرى ، فيكون الاختيار محددا بكثير من الاعتبارات منها الاعتبارات الموسمية اى اختيار محاصيل الموسم المناسبة ثم مراعاة الدورة الانتاجية من الناحية الأخرى .

وهكذا نصطدم عند الالتجاء الى طريقة التوزيع على اساس الجدارة الانتاجية بأكثر من مشكلة لعل اظهرها اننا نجد مناطق معينة تعتبر مناطق من الدرجة الأولى بالنسبة لأكثر من محصول كالقمح والارز مثلا أو القمح والاذرة وبذلك يجب اعادة الاختيار بين اكثر من بديل على القيمة النقدية والاقتصادية والاجتماعية لكل محصول .

وكل نوع من انواع الاختيار يبنى على اساس هدف معين يراد الوصول اليه مع ادخال كافة البدائل الممكنة ، ومختلف الظروف السعرية، والتسويقية، والحاجات الاجتماعية للمنتجين وعاداتهم ... الخ .

ولكن فى ظروف معينة عندما نضطر الى العيش فى مجتمع مغلق بسبب ظروف الحرب يكون من الضرورى تعبئة الموارد الغذائية الى اقصى طاقاتها الممكنة ويكون لا مفر من اتباع هذا الاسلوب والتضحية باعتبارات كثيرة ، هذا مع ايماننا التام بانه فى ظل الظروف العادية فان التخطيط الدقيق للزراعة الذى يوفق بين اعتبارات الجدارة الانتاجية ومختلف البدائل يمكن أن يحقق لانتاجنا الزراعى زيادة راسية كبيرة ، وهذا ما تهدف هذه الورقة استرعاء انتباه المسئولين اليه .

توصـــية :

لذلك نوصى بما يلى :

اذا دعت الضرورة الحربية الاعتماد الذاتى فى انتاج حبوب الغذاء فانه يتحتم الأخذ باسلوب الاختيار حسب الجدارة الانتاجية فى محاصيل الغذاء وتكثيف الانتاج فى المناطق التى تعطى اعلى انتاجية .

ولما كانت امكانيات الزيادة الراسية فى الزراعة باستخدام اسلوب الجدارة الانتاجية هامة بغض النظر عن احتمالات اقتصاد الحرب فاننا نوصى بدراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة يشترك فيها الخبراء الاقتصاديين مع الزراعيين جنبا الى جنب لاختيار افضل البدائل الممكنة واعادة النظر فى السياسة الزراعية الحالية ، كما نوصى بان يعمل الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة على توفير الأرقام الدقيقة عن الانتاج لغاية نهاية عام ١٩٦٦/١٩٦٧ حتى يمكن تفادى عيوب استخدام ارقام متأخرة لا تظهر التغير الحديث فى انتاجية المحاصيل والمناطق .

تعقيب على مناقشات الجلسة الثالثة*

تركزت المناقشات حول عدد من النقاط الهامة التى تعرض لها اكثر من متكلم والتى طرحت من اكثر من زاوية . ويمكن تلخيص تلك النقاط وما اثير حولها من آراء على النحو التالى :

١ ـ الجانب السياسى فى اقتصاد الحرب :

تعرض عدد من المتكلمين لهذا الموضوع . فأخذ بعضهم على التقرير المقدم للمناقشة ايجازه الشديد فى التعرض لأهمية الجانب السياسى من اقتصاد الحرب . فالحرب بما تفترضه من تضحيات ضخمة تقتضى أن يكون الشعب مطمئنا الاطمئنان الكامل الى أن هناك مساواة فى التضحية ، وأن هناك هدفا تتحمل التضحية من أجله ، وأن الندوة يجب أن تقدم من المسئولين ، وأن هذه التضحيات ستنتهى بتحقيق النصر ..

ومن ناحية أخرى أشار أحد المتكلمين الى أن تصور التعبئة حول هدف تصفية آثار العدوان بجعل الجماهير لا تخشى فى حياتها اليوم أنها تعيش فى حالة حرب مما يتعذر معه أن تستجيب لمتطلبات اقتصاد الحرب . ومن ثم اقترح المتكلم ان نكتفى « باقتصاد طوارىء » .

ومن ناحية ثالثة علق أحد المتكلمين على اتجاه اكثر من متكلم الى الحديث عن تعذر اتخاذ هذا الاجراء او ذاك بأن مثل هذا الاتجاه يوحى بأن أصحابه ينسون واقع العدوان واحتلال جزء من الاراضى المصرية وواجب أن تهون كل تضحية فى سبيل النصر .

وأخيرا ابرز بعض المعلقين حقيقة ان الاجراءات التنظيمية المقترحة لتطوير جهاز التخطيط لن تكون لها أية فعالية ما لم تصاحبها تعبئة الجماهير الشعبية تحت قيادة تنظيم سياسى يحتضن قضية التخطيط والنضال من أجل التنمية .

٢ ـ الاستهلاك :

لم يعارض أحد بشكل مباشر مبدأ ضرورة تخفيض الاستهلاك . ولكن موضوع الاستهلاك أثار الجدل من عدة زوايا :

(*) اشترك فى المناقشة : د. نظمى عبدالحميد ، د. ابراهيم حسين ، د. حسين الغمرى ، الاستاذان / محمد الطيب وسيد البواب ، د. عمرو محيى الدين ، د. سيد حافظ ، د. اسماعيل صبرى عبد الله ، د. رياض الشيخ ، د. سعد ماهر حمزة ، د. ابراهيم سعد الدين ،

(ا) **أرقام الاستهلاك** فقد اعترض البعض على أرقام الاستهلاك الواردة فى التقرير ، وعلى الدلالات التى استخلصها التقرير منهـا . وكان فحوى الاعتراض فى النهاية هو ان الزيادة الخطيرة قد نمت فى الاستهلاك الخاص وليس فى الاستهلاك العام .

(ب) الاستهلاك العام وقد ادى الجدل السابق الى مناقشة مفهوم الاستهلاك العام . فاتضح ان بدء الخلاف هو طريقة احتساب الخدمات غير الانتاجية (كالصحة والامن والتعليم) . فالبعض يراها انتاجية تزيد من الدخل القومى، والبعض الاخر يرى انها فى الواقع استهلاك جماعى .

وقد انفرد احد المتكلمين بالقول بأن الزيادة الاساسية فى الاستهلاك ترجع الى تجاوز نفقات الدفاع المبالغ المقررة لها فى الخطة .

(جـ) الاستهلاك الخاص وقد ظهر بشأنه اتجاهان . الاول يعالج الموضوع من زاوية ميزان المدفوعات فيرى ان استيراد المواد الضرورية (مثل القمح) يمثل عبئا كبيرا على الميزان التجارى ، ومن ثم يجد انه لا مفر من تخفيض الاستهلاك من هذه المواد ، وهو ما لا يتيسر الا بتخفيض استهلاك الطبقات الشعبية حيث انها تمثل الاغلبية . والاتجاه الثانى يلح فى تأكيد ان استهلاك الطبقات الوسطى من السلع نصف الكمالية والكمالية وبصفة خاصة السلع المعمرة قد دفع الى التوسع فى صناعات استهلاكية تعتمد على الخارج فى المواد الوسيطة .

٣ ــ الاسعار والدخول :

ثمة تسليم عام بخطر الارتفاع المستمر فى الاسعار . ولكن البعض قـد اعترض على تعميم التقرير حين حذر من الاعتماد على رفع الاسعار كوسيلة لخفض الاستهلاك حيث ان هـذا يجب الا يؤدى الى عدم رفع أسـعار بعض السلع الكمالية . كما ان اولئك الذين يرون ضرورة تخفيض استهلاك الطبقات الشعبية من بعض المواد الضرورية يميلون الى رفع اسعار تلك المواد .

كذلك اثار ما ذهب اليه التقرير من عدم جدوى الاعتماد على خفض الدخول كوسيلة لخفض الاستهلاك حديثا طويلا عن هيكل الاجور والتفاوت الشديد بين الحد الادنى والحد الاعلى واهمية تخفيض المرتبات العليا .

٤ ــ التمويل الداخلى :

(ا) **الادخـار** : ابرز اكثر المتكلمين حقيقة ان وعاء الادخار الاختيارى محدود فى ظروف التحول للاشتراكية ، ومن ثم يكون من الخطر الشـديد

الاعتماد عليه فى زيادة الادخار القومى ، ومن ثم أبرز كثيرون أهمية الادخار المنظم (كالتأمينات الاجتماعية) . ولكن البعض أوضح أن هذا لا يعنى اهمال الادخار الاختيارى . كما أن الدعوة الى الادخار مفيدة من حيث هى مقاومة لعادات استهلاك سيئة قائمة على الاسراف والتبذير .

(ب) **الضرائب** : تجدد الجدل حول ضريبة الربح الزراعى. وكان الاتجاه التالى هو عدم معارضة فرضها . وذهب البعض الى ان حصيلتها لن تكون كبيرة ولكن عددا من المتكلمين فضلوا الاقتطاع من الدخل الزراعى عن طريق أثمان الحاصلات الزراعية .

٥ ـ التمويل الخارجى :

لم يدع أحد المتكلمين الى تحبيذ الاستثمارات الاجنبية . وحذر اكثر من متكلم من خطر الاعتماد على المعونات (الدعم العربى) كبديل لتعبئة الموارد الداخلية . وثار نقاش حول القروض الخارجية من حيث حقيقة الحجم الاجمالى للمديونية ، ومن حيث سياسة الاقتراض ، ومن حيث الشروط التى يجب أن تتوافر فى الاقتراض حتى لا يضر بالاقتصاد القومى .

٦ ـ الاجراءات التنظيمية :

ثمة اتفاق على ضرورة دعم جهاز التخطيط . ولكن البعض تحفظ على فكرة الحاق جهاز الاحصاء به ، لان الاحصاء فى رأيه نوع من الرقابة على تنفيذ الخطة لا ينبغى أن يخضع لواضعى الخطة . كما أبرز البعض حقيقة ان الاجراءات التنظيمية لا تكفى لنجاح التخطيط ما لم ترتبط عملية التخطيط باعتبارها نشاطا اجتماعيا وسياسيا وليست فقط عملية تكنيكية بحركة الجماهير المعبأة تحت قيادة تنظيم سياسى .

٧ ـ التخزين :

أخذ اكثر من متكلم على التقرير عدم تعرضه لمشكلة المخزون السلعى . وقد سلم المقرر بهذا النقص وانضم الى الرأى القائل بأهمية ضغط الاستهلاك حتى بالنسبة للسلع المتوافرة وتخزين جزء منها لان أخطار الحرب يمكن أن تهدد انتظام عرض أى سلعة فى اى وقت .

ا . ص . ع